م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 373/ 2022

أخبار الاقتصاد العالمي

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 373 الأحد 13 شباط، 2022 لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:	MEAK Weekly Economic Report No. 373 Sunday 13 February 2022 full report, click on the link:
التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 373/ 2022

أخبار الاقتصاد العالمي

الأحد 13 شباط، 13 February 2022

Contents

1 – عام الغلاء.. لماذا توشك أسعار الغذاء و"كل شيء آخر" على الانفجار؟ 3
2 – الولايات المتحدة تشهد أسرع انتعاش اقتصادي وبايدن يغرد... 7
3 – نمو صادرات الصين في أكتوبر يفوق التوقعات وفائض تجارتها مع أمريكا يسجل 40.75 مليار دولار 8
4 – مناقصة قانونية نادرة، ورقة نقدية من الاحتياطي الفيدرالي، تسليط الضوء على عملة Stack's Bowers، ر هواة الجمع 10
5 – مستقبل السياسة العالمية والطاقة النظيفة 14
6 – في سويسرا، تأسيس شركة ليس أمراً مُحبّذاً بنظر المجتمع« .18
7 – جنيف تخسر رهان استضافة هيئة التمويل المستدام.....22
8 – هل يُمكن أن تصبح سويسرا رائداً في التمويل المستدام؟.....24
9 – الدور الكبير للبنوك في تحويل نظام الطاقة في بولندا 29
10 – خسارة تاريخية.. إيلون ماسك يخسر 50 مليار دولار.....34
11 – كيف تعمل منصات النفط الكبيرة على الحفاظ على النظام لتحقيق الأرباح.....35
12 – الصين الصاعدة والاعتماد على الذات.....45
13 – شبحُ الركود الاقتصادي يعود من جديد! 49
14 – الملفات السرية لمصلحة الضرائب الأمريكية 71

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 373/ 2022

أخبار الاقتصاد العالمي

الأحد 13 شباط، 13 February 2022

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - عام الغلاء.. لماذا توشك أسعار الغذاء و"كل شيء آخر" على الانفجار؟

الخبير السوري:

أصبح تضرر مختلف الصناعات أكثر احتمالا مع استمرار ارتفاع أسعار الوقود. إذ تواصل تكلفة النفط والغاز في الارتفاع إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. وتواجه الشركات حول العالم صعوبة في ضبط التكاليف، ما قد يضطرها إلى نقل العبء إلى المستهلك النهائي.

زادت أسعار البنزين بشكل كبير للغاية هذا العام، مع انتعاش قوي للنفط الخام بعد عام صعب من القيود الوبائية وانخفاض الطلب. وفي حين ترتفع مستويات الإنتاج ببطء، تجد بعض الدول صعوبة في الوصول إلى أهداف أوبك الجديدة. مما يعني استمرار النقص العالمي، بحسب تقرير لموقع "أويل برايس."

وبالنظر إلى سعر البنزين خلال العشرين عاما الماضية، يتبين أن المتوسط العالمي تضاعف، من 0.60 دولار للتر في عام 2001 إلى 1.20 دولار للتر اليوم.

هذا العام، على وجه الخصوص، كانت الزيادة في الطلب مع انفتاح الاقتصادات مجددا بعد أكثر من عام من القيود. إضافة إلى نقص

الإمدادات في معظم أنحاء العالم، تعني أن الأسعار تقترب من أعلى مستوياتها على الإطلاق.

ويبدو أن هذا الاتجاه لم ينته بعد. حيث يرى الخبراء أن سائقي السيارات في جميع أنحاء أوروبا وآسيا يمكن أن يتوقعوا ارتفاع تكاليف البنزين والديزل في أشهر الشتاء. خاصة مع بقاء الخام القياسي العالمي "برنت" قرب سعر 85 دولارا للبرميل.

ويضاف ذلك إلى عوامل مثل، زيادة الطلب على الوقود . والضرائب على وقود السيارات في دول مثل الهند وفرنسا والمملكة المتحدة، التي لا تزال ثابتة عند نحو 60% من سعر التجزئة للبنزين والديزل.

ماذا يعني هذا للصناعات الأخرى؟

بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود، يشهد العالم ارتفاعا في تكاليف الطعام والشراب. حيث وصل متوسط أسعار المواد الغذائية إلى أعلى مستوى خلال عقد من الزمان وكان أكثر بمقدار الثلث في أيلول الماضي.

ومع ذلك، ليست تكاليف الوقود الحافز الوحيد لارتفاع أسعار المواد الغذائية. حيث تأثرت المحاصيل بسبب الطقس الحار وقيود "كوفيد". وزيادة الطلب العالمي مع شتاء عام 2020 شديد البرودة وصيف عام 2021 الحار، بالإضافة إلى اضطرابات سلسلة التوريد.

لكن في حال واصلت تكاليف النقل والزراعة في الارتفاع، فمن المرجح أن تستمر فاتورة الغذاء في الارتفاع على المستهلك.

تقول كبيرة الاقتصاديين في مؤسسة "كير ريتنغس" للأبحاث في الهند، كافيتا تشاكو. إن تكلفة الوقود المرتفعة تضغط بدورها الأسعار الإجمالية وتشكل خطرا على التعافي بشكل عام. وأدى الارتفاع في تكاليف النقل

بالفعل إلى نمو التكاليف في القطاعات المختلفة وقد يثبط الإنفاق الاستهلاكي."

في ظل العولمة والتي تعني أن طعام الشعوب لا يأت بالضرورة من المزارع المحلية ولكن يشحن في الغالب من جميع أنحاء العالم. ومع تضخم أسعار الأسمدة، تواجه سلسلة التوريد الغذائي صعوبة في الحفاظ على أسعار مستقرة.

كبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، عبد الرضا عباسيان قال لوكالة "بلومبيرغ". إن هذا المزيج من العوامل "يثير القلق للغاية"، مضيفا: "لا أعتقد أن أي شخص قبل شهرين أو ثلاثة كان يتوقع أن ترتفع أسعار الطاقة إلى هذا الحد."

ليس الغذاء فقط

لكن سلسلة التوريد الغذائي ليست الشيء الوحيد الذي يجب أن يقلق الناس بشأنه عندما يتعلق الأمر بالتأثير غير المباشر لارتفاع أسعار النفط.

وبصراحة أكبر، فإن أي صناعة تعتمد على النفط في صورة وقود أو أسمدة أو بتروكيماويات أو أي منتجات أخرى ذات الصلة. ستشعر بالضغط في الأشهر المقبلة، إذا لم تكن كذلك بالفعل. وهذا يعني أن تكلفة العديد من المنتجات الاستهلاكية والنفقات الأساسية قد ترتفع قريبا.

كل ذلك يشكل "قنبلة موقوتة" للاقتصاد العالمي، والتي يقول عنها توم كلوزا. الرئيس العالمي لتحليل الطاقة في "أو بي آي إس" التابعة لمؤسسة التحليل والدراسات العالمية "آي إتش إس ماركيت" . إن "كل ركن في

الاقتصاد" يمكن أن يتأثر، حيث يميل كل شيء إلى التنقل عبر البلاد بالشاحنة أو بالقطار. لذلك سيكون العام القادم أكثر تكلفة لذلك."

بشكل أساسي، من المحتمل أن يتأثر أي شيء يتم استخدامه في نقل البضائع. وأي صناعة تعتمد على الوقود أو البتروكيماويات بالارتفاع المستمر في أسعار النفط. وفي حين يشعر المستهلكون بالقلق بشأن أسعار البنزين والديزل في الوقت الحالي، فإن هذا مجرد غيض من فيض.

الأكثر تضررا: سيكون الأكثر تضررا من جراء هذه التغيرات، أولئك الذين يعيشون في الاقتصادات النامية التي لا تزال تكافح من أجل التعافي من تأثير الوباء. مع الانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ، بسبب تأخر طرح اللقاحات واستمرار القيود الوبائية في العديد من البلدان منخفضة الدخل. يمكن أن يجبر ارتفاع أسعار الوقود والتأثير غير المباشر على الصناعات الأخرى – خاصة الغذاء – . الحكومات على توفير محفزات اقتصادية لأفقر فئات السكان، فضلا عن فرض سقف لأسعار الوقود.

السيناريو الوحيد المؤكد حتى الآن، أن الأمر سوف يزداد سوءا قبل أن يتحسن. أولئك الذين يعملون في الزراعة والصناعة قد تلقوا الضربة بالفعل وهي مسألة وقت فقط حتى يتم تحويل عبء السعر هذا إلى المستهلك. ليس فقط فيما يتعلق بالوقود ولكن عبر العديد من المجالات في حياته اليومية.

وكالات http://syrianexpert.net/?p=60640

2 - الولايات المتحدة تشهد أسرع انتعاش اقتصادي في تاريخها وبايدن يغرد

Reuters الولايات المتحدة 05.11.2021

أعلن البيت الأبيض أن الولايات المتحدة تشهد أسرع انتعاش اقتصادي في تاريخها، حيث تراجعت البطالة إلى 4.6 في المئة.

وذكر البيت الأبيض أن هذه النسبة فاقت الأهداف التي سطرتها خطة الإنقاذ الأمريكية للرئيس جو بايدن. وأضاف أن خطة بايدن ساعدت في خلق 531 ألف وظيفة خلال شهر أكتوبر وحده، بينما بلغ عدد الوظائف الجديدة منذ توليه الرئاسة أكثر من 5 ملايين وظيفة.

كما كشف البيان تراجع طلبات إعانات البطالة بنسبة تفوق 60 في المائة منذ يناير 2021، في أدنى نسبة منذ بداية وباء كورونا.

وانخفض معدل البطالة هذا العام أكثر من أي عام في التاريخ الولايات المتحدة وفق بيان البيت الأبيض، بينما استفاد العمال هذا الشهر من واحدة من أكبر الزيادات المسجلة في متوسط الأجور.

وتعليقا على ذلك، نشر الرئيس بايدن تغريدة على "تويتر" قال فيها: "خلق أكثر من 5.6 مليون فرصة عمل، مع نسبة بطالة أقل من 5 في المائة، تحسن كبير منذ أن توليت منصبي." وأضاف: "هذه علامة على أننا نسير في الطريق الصحيح." كما قال إن مطالبات التأمين ضد البطالة الأولية انخفضت بنحو الثلثين منذ أن تولى منصبه، مشيرا إلى أن هذا يعد تقدما حقيقيا. المصدر RT :

https://arabic.rt.com/business/1290891-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%B9

3 - نمو صادرات الصين في أكتوبر يفوق التوقعات وفائض تجارتها مع أمريكا يسجل 40.75 مليار دولار

Reuters ALY SONG0 7.11.2021

أظهرت بيانات الجمارك في الصين اليوم الأحد أن صادرات البلاد في أكتوبر زادت 27.1 بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي، متجاوزة توقعات المحللين، فيما قفزت الواردات 20.6 بالمئة.

وسبق أن توقع محللون في استطلاع رأي أجرته وكالة "رويترز" زيادة صادرات أكتوبر 24.5 بالمئة بعد أن قفزت 28.1 بالمئة في الشهر السابق.

وكانت التقديرات في الاستطلاع تشير إلى أن الواردات ستصعد 25 بالمئة، مقابل زيادة 17.6 بالمئة في سبتمبر.

وسجلت الصين فائضا تجاريا 84.54 مليار دولار في الشهر الماضي، مقارنة مع توقعات الاستطلاع بتسجيل فائض 65.55 مليار دولار. وكانت قد سجلت فائضا 66.76 مليار دولار في سبتمبر.

الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة

وخلصت حسابات أجرتها "رويترز" استنادا إلى بيانات الجمارك الصينية إلى أن فائض تجارة الصين مع الولايات المتحدة بلغ 40.75 مليار دولار في أكتوبر، انخفاضا من 42 مليار دولار في سبتمبر.

وفي الأشهر العشرة الأولى من العام، بلغ الفائض 320.67 مليار دولار.

كانت الممثلة التجارية الأمريكية كاثرين تاي قد تعهدت في أكتوبر باستثناء بعض الواردات الصينية من الرسوم الجمركية، وذلك في الوقت الذي تضغط فيه على بكين على خلفية عدم وفائها ببعض تعهداتها في اتفاق التجارة "المرحلة 1" الذي أُبرم في ظل إدارة دونالد ترامب.

احتياطيات النقد الأجنبي في الصين

وأفادت بيانات من بنك الشعب الصيني اليوم الأحد بأن احتياطيات النقد الأجنبي في الصين، وهي الأكبر في العالم، بلغت 3.218 تريليون دولار في نهاية أكتوبر.

يفوق ذلك 3.197 تريليون دولار توقعها محللون في استطلاع رأي أجرته "رويترز"، وبارتفاع من 3.201 تريليون دولار في نهاية سبتمبر.

وبلغت قيمة احتياطيات الصين من الذهب 110.83 مليار دولار بنهاية أكتوبر، ارتفاعا من 109.18 مليار دولار قبل شهر، وذلك مع ارتفاع أسعار الذهب.

المصدر: "رويترز"

https://arabic.rt.com/business/1291274-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1-%D9%8A%D9%81%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%B6-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%8A%D8%B3%D8%AC%D9%84-4075-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1/

4 - مناقصة قانونية نادرة، ورقة نقدية من الاحتياطي الفيدرالي، تسليط الضوء على عملة Stack's Bowers، ومزادات اختيار هواة الجمع

بقلم Stack's Bowers – 18 أغسطس 2021

بقلم كريستوفر دانك – مزاد العملات

Stack's Bowers Galleries ،Associate .....

ورقة نقدية نادرة Fr.1880 172 من فئة 100 دولار أمريكي – مذكرة المناقصة القانونية

سيضم مزاد Stack's Bowers Galleries الرسمي لعملة الولايات المتحدة لمعرض ANA World's Money مجموعة 20170، a Fr. 172 1880 $ 100 سند عطاء قانوني متدرج الاختيار غير متداول 63 بواسطة PMG.

تستمر أوراق العطاء القانوني التي تبلغ قيمتها 100 $ دولارًا أمريكيًا 1880 مع صورة أبراهام لنكولن، ومقصورة صغيرة لملكة جمال ليبرتي، والمقالة القصيرة التي تحمل عنوان إعادة الإعمار. يظهر ختم الخزانة البني المسنن على يمين الوسط. يتم عرض الرقم التسلسلي الأزرق المطبوع بجرأة Z27004 إلى أسفل اليسار وأعلى اليمين.

يعرض رقم الكتالوج النادر هذا التوقيعات المنقوشة لمسؤولي الخزانة بلانش ك.بروس وجيمس جيلفيلان. تسعة فقط من رقم فريدبيرج النادر هذا متاح لهواة الجمع، بينما يتم حجز ثلاثة منها بشكل دائم في مجموعات مؤسسية.

قامت خدمة تصنيف الجهات الخارجية PMG بتصنيف هذه الورقة النقدية وتغليفها على أنها 63 Choice Uncirculated مع إضافة التعليق "Ink Lightened" إلى ظهر الحامل. الورقة ساطعة وذات هوامش جيدة بينما الأحبار المطبوعة غامقة ومفصلة بشكل واضح. هذا تمثيل رائع لهذا النوع من التصميم النادر جدًا.

نقاط بارزة من مجموعة Gary Burhop لأوراق النقد من البنك الاحتياطي الفيدرالي

سيعرض مزاد CCO في أغسطس 2021، والمقرر إغلاقه في 31 أغسطس، مجموعة Gary Burhop من أوراق بنك الاحتياطي الفيدرالي لعام 1929. تتكون هذه الخزانة من 102 ورقة بنك احتياطي فيدرالي من مناطق وفئات مختلفة، بما في ذلك الأوراق النقدية البديلة وعدد غير قليل من الكنوز.

عرضنا سابقًا عملات كندا من نوع Gary L. قام السيد Burhop بجمع العملات المعدنية والعملات لأكثر من 60 عامًا وهو عضو مدى الحياة في جمعية النقود الأمريكية (ANA)، إلى جانب مجموعات نقود أخرى. كان غاري مزايدًا نشطًا مع العديد من دور المزادات منذ عام 1973 ومتداولًا نشطًا منذ عام 1974، وشارك في العديد من العروض المحلية والإقليمية التي غالبًا ما تحضر ستة عروض أو أكثر سنويًا. لقد

شغل العديد من الوظائف ذات الصلة بالنقود، مثل تعيينه رئيسًا للجنة الربع ولاية تينيسي لاختيار التصميم لعام 2002 لعملة خمسة وعشرين سنتًا تكريمًا لتلك الدولة. كما شغل منصب محرر ولاية تينيسي للمرجع حول تداول الأوراق النقدية من 1830 ما بعد الحرب الأهلية بعنوان النقود الورقية القديمة، المجلد 7 – الولايات الجنوبية من دار ويتمان للنشر (2016).

نحن فخورون بتقديم أوراق نقدية Gary للبيع القادم – ثاني أفضل مجموعة مسجلة مجمعة من PMG FRBN's.

أحد الكنوز من مجموعة Gary المعروضة في مزاد CCO لشهر أغسطس هو 1929 *J Fr. 1880 ورقة نقدية من البنك الاحتياطي الفيدرالي بقيمة 50 دولارًا من منطقة مدينة كانساس، مصنفة للغاية 40 من PMG. توفر الورقة النقدية الاستبدال هذه لونًا جيدًا وجاذبية للعين. تمت طباعة 12000 كانساس سيتي ستارز فقط، ومن المحتمل أن تكون هذه الورقة النقدية مفقودة من العديد من المجموعات صغيرة الحجم أو المجموعات البديلة. هذا المثال من الدرجة المتوسطة خالٍ من المشاكل، وأي جامع سيفخر بامتلاكه. 1/6 PMG Pop أنعم.

عينة أخرى من مجموعة غاري هي الأب. 1860-1929 * K الورقة النقدية نجمة البنك الاحتياطي الفيدرالي من منطقة دالاس مصنفة جدًا 20 من PMG. هذه الورقة النقدية مهمة من الناحية التاريخية حيث أن أربعة بدائل فقط معروفة برقم فريدبيرج وفقًا لتعداد Track and Price. لطالما سعى هواة جمع العملات صغار الحجم للحصول على الورقة النقدية الاستبدال، خاصةً من منطقة دالاس. وفقًا للدليل القياسي للنقود الورقية الصغيرة الحجم في الولايات المتحدة من تأليف جون شوارتز وسكوت ليندكويست، فإن دالاس مرتبطة بمنطقة واحدة أخرى فقط (شيكاغو) باعتبارها أقل مُصدِر للأوراق النقدية البديلة لسلسلة FRBN لعام 1929 بقيمة 10 دولارات. أصدر دالاس 12000 بديل فقط، واعتبارًا من عام 2021، تم الإبلاغ عن ظهور أربعة.

يقدم مثال Burhop مطبوعات فوقية بنية داكنة بينما يعرض التصميم الأساسي حبرًا أسود جذابًا. تصميم مبنى الخزانة الموجود على الجهة الخلفية يواجه جيدًا باللون الأخضر للغابات. في الغالب تعرضت الورقة النقدية للتآكل والدورة الدموية. كانت آخر مرة عرضنا فيها دالاس ستار

بقيمة 10 دولارات في مزاد بالتيمور في نوفمبر 2017، وحقق هذا المثال 14400 دولار . PMG Pop 1/1 Finer.

سيتم نشر مزاد The Stack's Bowers Galleries August CCO على موقعنا الإلكتروني بحلول 20 أغسطس.

https://coinweek.com/auctions-news/rare-legal-tender-federal-reserve-notes-highlight-stacks-bowers-us-currency-collectors-choice-auctions/

5 - مستقبل السياسة العالمية والطاقة النظيفة

الدكتور قحطان السيوفي 2021 -11- 08 اون لاين

يعتبر التحول إلى أنظمة الطاقة النظيفة مع تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، أحد أكبر التحديات الإنمائية في عصرنا هذا. وقد يمثل الطريق الأكثر أمانا في المستقبل تاريخيا خلال معظم القرن الماضي، كانت القوة الجيوسياسية مرتبطة بالوقود الأحفوري. كان الخوف من الحظر النفطي أو نقص الغاز كافياً لتشكيل تحالفات أو بدء حروب.

في عالم التحول إلى الطاقة النظيفة، ستظهر مجموعة جديدة من الرابحين والخاسرين، وقد يؤدي هذا السباق نحو الطاقة النظيفة إلى إعادة تشكيل السياسة العالمية.

وسيؤدي ذلك التحول مستقبلاً لتغيير في مراكز القوى السياسية العالمية بتراجع دور النفط والغاز والفحم الحجري.

إن الضرورة الملحة تدعو صانعي السياسات، وقادة العالم، والمؤسسات المالية، إلى النظر في الآثار الواعدة لهذا التحول خاصة مع انعقاد مؤتمر

الأمم المتحدة لتغير المناخ «كوب 26» في جلاسكو ببريطانيا ويعتبر بعض المراقبين نتائج قمة المناخ الضبابية تقاعساً خطيراً لقادة العالم عن اتّخاذ خطوات ملموسة للحد من تغيّر المناخ.

لقد ناشدت مديرة «صندوق النقد الدولي» كريستالينا جورجيا، قادة العالم المشاركين في القمة، بمعالجة الفجوة بين الطموحات والسياسات، وخفض الانبعاثات الكربونية «من باب العدالة والمسؤولية التاريخية.«

يقول الرئيس السابق لآيسلندا ورئيس «اللجنة العالمية للجغرافيا السياسية لتحويل الطاقة» أولافور راجنار جريمسون، إن التحول إلى الطاقة النظيفة سيولد نوعاً جديداً من السياسة، وإن التحول يحدث «بشكل أسرع وأكثر شمولاً... في الوقت الذي يخرج فيه الوقود الأحفوري تدريجياً من نظام الطاقة فإن النموذج الجيوسياسي القديم لمراكز القوة التي تهيمن على العلاقات بين الدول سيصبح بائداً.«

إن الحاجة إلى تحول عادل للجميع تجاه اقتصاد منخفض أخضر هي حاجة ملحة وحاسمة، لكن ذلك ليس بالأمر الهين.

عملية الانتقال إلى الطاقة النظيفة شهدت مؤخراً انتشاراً أوسع وأشمل لمصادرها، ما أدى إلى انخفاض تكاليفها بدرجة أكبر وتلعب قضية التغير المناخي دوراً جوهرياً في تحديد مصادر الطاقة لاسيما مع التقدم التكنولوجي الذي أثمر عن انخفاض تكاليف الطاقة البديلة النظيفة، الطاقة المتجددة تكتسب أهمية كبيرة كونها خياراً مستقبلياً للطاقة المستدامة ومع استمرار تقدم التكنولوجيا سوف تصبح الطاقات المتجددة أكثر كفاءة ومتاحة ومستدامة بتكاليف أقل.

كشفت جائحة فيروس كورونا عن ملامح مستقبل مصادر الطاقة في

العالم، والتي أظهرت تنامي الطلب على الطاقة المتجددة وأهم مصادرها الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة البحرية الناتجة عن الأمواج والمد والجزر أو الطاقة الحرارية للمحيطات، والطاقة الشمسية الحرارية، والطاقة النووية، ويقول الرئيس التنفيذي لشركة شتاتنتStatnett ، شركة الكهرباء الحكومية آوكه لونت: «نظامنا العالمي قائم على النفط، وهذا يتغير الآن، وسيكون لدينا نظام عالمي يكون فيه الإلكترون أكثر أهمية من الكربون.« أدت جائحة كورونا إلى التعجيل بهذا الاتجاه.

في العام الماضي، الكهرباء التي يتم توليدها بالطاقة المتجددة سجلت رقما قياسيا بلغ 200 غيغاواط، وسط الركود الناجم عن الوباء، كانت الطاقة النظيفة هي الجزء الوحيد من قطاع الطاقة الذي شهد نموا في عام 2020.

قال رئيس وكالة الطاقة فاتح بيرول في كانون الثاني: «يمكننا القول إن مصادر الطاقة المتجددة كانت محصنة ضد كورونا تظهر التوقعات أن مصادر الطاقة المتجددة ستصبح أكبر مصدر لتوليد الكهرباء بحلول عام 2025، حيث ستنهي هيمنة الوقود الأحفوري التي سادت في العقود الماضية.«

ويعتقد أن التكنولوجيا هي التي ستصبح في نهاية المطاف أكبر عامل تمايز. في سباق تكنولوجيا الطاقة النظيفة، الفائز هو الصين. تنتج الصين أكثر من 70 في المئة من جميع الألواح الشمسية الكهروضوئية في العالم، ونصف السيارات الكهربائية وثلث طاقة الرياح. كما أنها أكبر منتج للبطاريات وتتحكم في كثير من المواد الخام الضرورية لسلاسل توريد التكنولوجيا النظيفة، مثل الكوبالت والمعادن النادرة.

قال الرئيس الصيني تشي، في إعلان جاء مفاجأة للكثيرين: «يذكرنا فيروس كوفيد 19 بأن البشرية يجب أن تطلق ثورة خضراء، لم يعد بإمكان الجنس البشري تجاهل التحذيرات المتكررة من الطبيعة.»

لا تزال الصين أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم وتعتمد بشكل كبير على الفحم، الذي يوفر 58 في المئة من احتياجاتها من الكهرباء.

غير أن شركاتها مستعدة لتحقيق التحول الأخضر بكفاءة. تتحكم شركاتها في أكثر من 85 في المئة من السعة الكيميائية للكوبالت المكرر في العالم.

يكاد يكون من المستحيل صنع سيارة كهربائية دون إشراك الصين، ويتطلب التصدي لتغير المناخ تحولات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية كبيرة، تحدثها الطاقة النظيفة وأمام العالم فرصة أخيرة لتعويض عقود من الفرص الضائعة.

فإما أن نستمر في إهدار مزيد من التريليونات على نظام يقتلنا، أو ننتقل بسرعة إلى حلول الطاقة المتجددة في المستقبل تكون أقل تكلفة، وأنظف، وأكثر تطورا، والتحول إلى الطاقة النظيفة سيولد نوعا جديداً من السياسة وقد يعيد تشكيل وتموضع قوى السياسة العالمية ويمثل الطريق الأكثر أمانا في المستقبل.

الدكتور قحطان السيوفي 2021 -11- 08 اون لاين

6 - في سويسرا، تأسيس شركة ناشئة ليس أمراً مُحبّذاً بنظر المجتمع«

PD فيليب مونّيه يوليو 02,نوفمبر 2021 –

لا يزال تجنب المخاطرة أمرًا ملحوظا جداً في سويسرا، وفقاً لجينا دومانيغ، التي تدير شركة Emerald Technology Venture منذ أكثر من عشرين عاماً. وحتى الآن، استثمرت شركة رأس المال المُخاطر هذه، ومقرها زيورخ، في حوالي سبعين شركة ناشئة وناشطة في مجال التقنية النظيفة، حيث توجد الغالبية العظمى منها في الخارج.

تقوم Emerald Technology Venture بجمع الأموال من كبار المستثمرين (مستثمرين في مؤسسات مثل صناديق التقاعد، وكبرى الشركات متعددة الجنسيات، إلخ)، على غرار جميع شركات رأس المال المُخاطر، وتستثمر هذه الأموال في شركات ناشئة واعدة. ومع ذلك، فإنَّ Emerald Technology Venture تتميّز عن شركات رأس المال المُخاطر العامة من حيث أنها تستثمر فقط في الشركات الناشئة المتخصّصة في التقنيات النظيفة. وتؤكد هذه الشركة التي يُوجد مقرها في زيورخ أنها تدير رؤوس أموال بقيمة 325 مليون فرنك.

swissinfo.ch: كيف تَطَوَّر الاستثمار في الشركات الناشئة المتخصّصة في التقنيات النظيفة خلال السنوات العشرين الأخيرة؟

جينا دومانيغ: يُمكننا أن نميّز بين عدة مراحل. في عام 2000، عندما أسّسنا Emerald Technology Venture ، قمنا حقاً بخطوة رائدة، لأن هذا القطاع وبكل بساطة لم يكن موجوداً. ولكن في حوالي عام 2005، خصص عدد من كبار المستثمرين مبالغ ضخمة للتقنيات النظيفة فدخل

العديد من أصحاب رؤوس المال المُجازف غير المتخصصين في هذا المجال. وبالتالي، كان هناك الكثير من الأموال في السوق في حين لم يكن هناك سوى القليل من المشاريع المُحكمة. وهو ما أدى إلى تقييمات مفرطة وبالتالي إلى ربحية غير كافية بالنسبة لشركات رأس المال المُخاطر.

وكيف تصفين الوضع الحالي؟

في السنوات الأخيرة، حددت العديد من الشركات الكبيرة [مثل نستله] أهدافاً طموحة للغاية فيما يتعلق بالاستدامة. وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على منتجات الشركات الناشئة العاملة في التقنيات النظيفة. بالتأكيد، هذا التطور إيجابي ولكن، في الوقت ذاته، يقوم عدد متزايد من كبار المستثمرين بتخصيص مبالغ طائلة لهذا القطاع من جديد. أتمنى ألا نكون في طريقنا إلى إعادة إنشاء فقاعة بسبب عدم التّناسب بين العرض والطلب.

ولكن إذا كان هناك المزيد من تمويل التقنيات النظيفة الجديدة، سيقوم عدد متزايد من الخريجين الشبان بإطلاق شركاتهم الناشئة في القريب العاجل..

لكن هذا هو بالضبط نوع الشركات الناشئة التي لا تثير اهتمامنا، لأن هؤلاء الخريجين الشبان ليسوا من ذوي الخبرة الكافية. ففي مجالنا الصناعي، نحن نفضل الاستثمار في الشركات الناشئة التي يقودها مدراء متمرسون لأنَّ هذا يُقلل كثيراً من احتمال الفشل.

يوجد مقركم في زيورخ لكن لديكم مكاتب في تورونتو وسنغافورة. اختيار هذه المدن غير مألوف. لماذا لم تختاروا وادي السيليكون مثلا؟

يوجد مقرنا الرئيسي في زيورخ، وذلك لأنَّ هذه المدينة توفر بنية تحتية ممتازة، ولا سيما مطارها. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ المعهدان التقنيان الفدراليان العاليان هما مصدر مهم لتخريج المواهب. وبما أنَّ جودة الحياة في زيورخ عالية جداً، فإنَّ هذا يُساعدنا على اجتذاب المواهب من خارج البلد. ولهذه الأسباب مجتمعة، يُقيم 21 من أصل 33 من موظفينا في زيورخ.

جينا دومانيغ في سطور

بالنسبة لأمريكا الشمالية، تتوزع الشركات الصناعية الناشئة التي نستثمر فيها في جميع أنحاء هذا القسم من القارة، دون أي تركيز خاص على وادي السيليكون. وكما اخترنا زيورخ، اخترنا تورونتو لأن هذه المدينة عملية وجذابة.

ومن ثمَّ، افتتحنا مكتباً في سنغافورة لأننا نريد تعزيز استثماراتنا في آسيا. ونستهدف بشكل خاص السوق اليابانية نظراً لتعاوننا مع مجموعة "نيبون نابتيسكو."

ألم تختاروا زيورخ أيضاً كمقر لكم مراعاة للتواجد القوي للشركات الصناعية المتكتلة والفرعية في هذا الكانتون؟

في الواقع لا. من بين [كبار] مستثمرينا الأربعين، يوجد مستثمر واحد فقط في سويسرا. ومن ضمن استثماراتنا السبعين، والتي منها عشرون استثماراً ناشطاً حالياً، لا نجد سوى شركة ناشئة واحدة فقط في سويسرا. وكما ذكرتُ سابقاً، نحن نجد أنَّ مديري الشركات الفرعية الجامعية يفتقرون إلى الخبرة. ومع ذلك، أشعر بتحسّن ملحوظ في النظام البيئي السويسري للشركات الناشئة. في المقابل، هناك الكثير من النفور من المُخاطرة في

سويسرا. ومن الناحية الاجتماعية، لا يُنظر إلى تأسيس شركة ناشئة بشكل إيجابي.

ما هي المهارات الأساسية التي يتميَّز بها موظفوكم؟

ينبغي على شركة رأس مال مُجازف كشركتنا أن تكون لديها مجموعة من المهارات الإضافية، أذكر من بينها المعرفة الجيدة لمختلف التقنيات النظيفة وشبكة اتصالات واسعة بالإضافة إلى خبرة كبيرة في الاستثمارات والمبيعات التجارية.

كما يجب علينا أيضاً أن نكون قادرين على مساعدة شركاتنا الناشئة فعلياً من خلال تقديمها إلى عملاء محتملين بالإضافة إلى دعم تنظيمها واستراتيجية ملكيتها الفكرية إلخ.

معاييركم في الاستثمار هي «إدارة قوية وسوق محتملة جذابة ومزايا تنافسية». ما هي خاصية هذه المعايير في شركة Emerald Technology Venture؟

هي دون شك ليست كذلك. على أية حال، آمل أن تُركّز شركات رأس المال المُخاطر الأخرى أيضاً على هذه المعايير.

ما هي المبالغ النموذجية التي تستثمرونها؟

في المرحلة الأولى، نستثمر بشكل عام من ثلاثة إلى خمسة ملايين يورو لكل شركة ناشئة ولكننا نحتفظ بضعفين أو ثلاثة أضعاف هذا المبلغ كاحتياطي للجولات اللاحقة. وبالإضافة إلى ذلك، يضع مختلف المستثمرين المشاركين لنا مبالغ مماثلة على الطاولة.

ما هو نوع الرقابة الذي تمارسونه على شركاتكم الناشئة؟

نحن نشارك كأقلية في شركاتنا الناشئة مع أننا نملك أحياناً، مع شركائنا المستثمرين، غالبية حقوق التصويت. من حيث المبدأ، نحن أعضاءُ في مجالس إدارات شركاتنا الناشئة. وبشكل عام، نحن دائماً مستعدون لفعل كل ما بوسعنا لتقديم الدعم لشركاتنا الناشئة.

https://www.swissinfo.ch/ara/-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7--%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D8%A7--%D9%85-%D8%AD%D8%A8-%D8%B0%D8%A7--%D8%A8%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-/47046492?utm_campaign=business&utm_medium=display&utm_source=newsletter&utm_content=o

7 - جنيف تخسر رهان استضافة هيئة التمويل المستدام

يوليو 05,نوفمبر 2021

جنيف: بحيرة جميلة، لكن ذلك لا يمنع من حين لآخر خسارة أحد الفاعلين في جنيف الدولية. Keystone / Salvatore Di Nolfi

Le Temps/Reuters/Keystone-SDA/ع.ع

تم اختيار فرانكفورت كمقر لهيئة تقارير التمويل المستدام الجديدة التي تم الإعلان عنها في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (كوب 26) هذا الأسبوع. ويقول مراقبون إنه تم استبعاد جنيف لأسباب سياسية إلى حد كبير.

تم تكليف مجلس معايير الاستدامة الدوليةرابط خارجي، الذي تم الإعلان عن تأسيسه رسميا في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير

المناخ في غلاسكو يوم 3 نوفمبر الجاري، بوضع قائمة بالمعايير العالمية "الأساسية" لمساعدة المستثمرين على قياس استدامة الشركات.

في شهر أغسطس 2021، قالت وزارة المالية إن سويسرا، وهي فاعل طموح في مجال التمويل المستدام، كانت حريصة على استضافة مقر هذه الهيئة الدولية الجديدة في جنيف – هذا "الموقع المثالي" – بسبب استقلالها وحيادها وقربها من المنظمات الدولية.

لكن الاختيار وقع في نهاية المطاف على مدينة فرانكفورت الألمانية، وهو قرار خضع وفقًا لصحيفة "لوتون" الصادرة يوم 5 نوفمبر الجاري بجنيف والناطقة بالفرنسيةرابط خارجي، إلى ضغوط سياسية، لا سيما من قبل الاتحاد الأوروبي، الذي لم يرغب في وجود الهيئة في سويسرا، البلد غير العضو فيه. وكتبت الصحيفة نقلاً عن عدة مصادر عليمة أن موقف الاتحاد الأوروبي ترسّخ بسبب العلاقات السيئة الحالية مع سويسرا بعد تعليق الحكومة الفدرالية في شهر مايو الماضي للمفاوضات حول اتفاقية إطارية بين الطرفين. وقال المصرفي باتريك أوديه إن ترشيح جنيف "ترك انطباعًا قويًا على أعلى مستوى وكنا نأمل في الفوز، ولكن عندما تبيّن أن المقعد سيذهب إلى عضو في الاتحاد الأوروبي وهو أيضًا جزء من مجموعة السبع، كانت جنيف خارج المعادلة ."

مع ذلك، لا تزال سويسرا طموحة في مجال التمويل المستدام، وفقًا لما قاله المتحدث باسم أمانة الدولة السويسرية للمسائل المالية الدولية لصحيفة "لوتون"، مردداً تعليقات صدرت عن وزير المالية أولي ماورر يوم الأربعاء 3 نوفمبر الجاري.

وعلى مدى العقد الماضي، ارتفعت الاستثمارات المستدامة في سويسرا من 40.6 مليار فرنك إلى 1.16 تريليون فرنك (من 42.7 مليار دولار إلى 1.2 تريليون دولار)، حيث قفزت بنسبة 62٪ في عام 2019 وحده، وفقًا لدراسة سوق الاستثمار المستدام السويسري لعام 2020.

من المنتظر أن ينشر مجلس معايير الاستدامة الدولية) يُرمز إليه اختصارا بـ (ISSB الدفعة الأولى من المعايير العالمية الخاصة بقياس مدى التزام الشركات بالإستدامة في علاقة بالمناخ العام المقبل. وحتى الآن، كانت ممارسات الشركات في علاقة بالإستدامة طوعية إلى حد كبير وتستند إلى معايير بيئية واجتماعية وحوكمة غير محددة بدقة، كما كتبت وكالة رويترز للأنباء.

https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AE%D8%B3%D8%B1-%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85/47087160?utm_campaign=business&utm_medium=display&utm_source=newsletter&utm_content=o

8 - هل يُمكن أن تصبح سويسرا رائداً عالمياً في التمويل المستدام؟

ماثيو آلّن يوليو 16,أغسطس 2020

عملية تحديد الطبيعة الدقيقة للتمويل المستدام وقياس أدائه لا زالت مستمرة. Keystone / Guillaume Horcajuelo

يرغب المركز المالي السويسري في أن يأخذ زمام المبادرة في الاستثمار الذي يخضع للأطر الأخلاقية. ولكن بالرغم من ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية تخشى من اهتمام البنوك بالربح المادي أكثر من

اهتمامها بالمحافظة على كوكبنا. والكل يجمع على أمر واحد وهو الحاجة إلى تعريف عالمي للتمويل المستدام والإجراءات الآيلة إلى الاشراف على هذا القطاع.

يستثمر التمويل المستدام في الأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)المندرجة في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وكذلك في اتفاقية باريس المتعلّقة بالتغير المناخي. والهدف هو المساهمة في تمويل القضاء على الصعيد العالمي على الفقر وعدم المساواة والصراع والتدهور البيئي.

وتقول جمعية البنوك السويسرية(SBA) ، التي جعلت من فئة الأصول المتنامية هذه "أولوية قصوى": " إن المركز المالي السويسري رائد في مجال التمويل المستدام وهو في طريقه لأن يصبح مركزاً دولياً رئيسياً في هذا الميدان."

ويبدو أن طموح المركز مدعوم ببياناته الأولية. فدراسة سوق الاستثمار المستدام السويسرية لعام 2020 تقول إنه على مدى السنوات العشر الماضية، ارتفعت هذه الاستثمارات المستدامة من 40.6 مليار فرنك سويسري إلى 1.16 تريليون فرنك سويسري (42.7 مليار دولار إلى 1.2 تريليون دولار)، وقفزت في عام 2019 وحده، إلى نسبة 62.%

ومع ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية تقوم بانتقاد البنك المركزي السويسري والقطاع المالي بشكل روتيني على خلفية استثماراته في المشاريع غير السليمة بيئياً واجتماعياً. وجاءت نتائج تقرير لدراسة حديثة أجرتها المنظمتان غير الحكوميتين Artisans of Transition و Swiss Allianceلاذعة بكل ما للكلمة من معنى.

تفكير مليء بالأمل

وانتقد التقرير "الموقف الضعيف للغاية" للمصرف الوطني السويسري بشأن تقييم مخاطر تغير المناخ مقارنة بالبنوك المركزية الأخرى. كما قال إن المصرف الوطني السويسري مسؤول عن 43.3 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نتيجة لاستثماراته في الوقود الأحفوري – وهو رقم لم يسجل هبوطاً يُذكَر في الأعوام الأخيرة.

"المصرف الوطني السويسري هو نموذج يحتذى به في الصناعة المالية بأكملها. لكنه عاجز عن المضي قدماً في عملية الاستدامة، وهذا من شأنه أن يجعل من الصعب على الآخرين أن يحذوا حذوه". كما يصرّح إيفان مَيّار آردِنتي، العضو في تحالف المناخ السويسري، لـ swissinfo.ch.

وشملت الدراسة كل من بنك "كريدي سويس" و"يو بي إس"، اللذين لم يسلما من الانتقاد: ففي حين أن هاتين المؤسستين لا تنفكان تدعيان حيازتهما على مقومات العمل في التنمية المستدامة، نرى أيضاً أن لديهما سجلات طويلة للاستثمار في مشاريع الوقود الأحفوري، حسبما قالت المنظمة غير الحكومية. كما وجدت هذه الأخيرة أيضاً أن حوالي ثلاثة أرباع صناديق المعاشات الستين الكبرى في سويسرا ليس لديها سياسة مناخية.

وهناك عدم تطابق بين الطموحات المعلنة للمركز المالي والنظرة إلى أفعاله من قبل المجموعات الضاغطة باتجاه تقويم الاستثمارات. أما شكاوى المنظمات غير الحكومية فهي ذات شقين: الشق الأول متعلّق بماهية الإنفاق؛ فمقابل كل فرنك تنفقه بعض البنوك في المشاريع المستدامة، ينفق

بالمقابل ما لا يقل عن قيمته في الاستثمارات الملوثة للبيئة أو المناوئة للمجتمع. أما الشق الثاني، فيتعلّق بتظاهر بعض الصناديق المنضوية تحت علامة الاستثمار المستدام، والتي تسوّق لها البنوك، بأنها تحترم هذه العلامة.

يقول مَيّار آردِنتي إن إنشاء صندوق يرفض الاستثمار في الأسلحة لا يكفي لجعله مستداماً. "إذا استثنينا اثنين من صغار البنوك، فإن النمو السريع للتمويل المستدام في سويسرا هو بمثابة التفكير القائم على التمني في الوقت الحالي."

تحديات عالمية

وقد اعترفت الحكومة السويسرية أيضاً بالتمويل المستدام كمصدر للنمو الاقتصادي والأضرار التي يمكن أن تلحق من جرّاء ذلك بالسمعة. وأصدرت مؤخراً تقريراً مفصلاً عن القطاع، حددت فيه العديد من المجالات التي يمكن تحسينها. وتشمل هذه المجالات، إعطاء المستثمرين معلومات أكثر وضوحاً وتقييم أفضل لمخاطر الأنشطة غير المستدامة، مثل الاستثمار في الوقود الأحفوري.

"في ضوء التحديات العالمية، يجب بذل المزيد من الجهود لحماية المركز المالي السويسري دولياً، وتوسيع نطاق مصالحه وقدرته التنافسية"، حسبما جاء في بيان صحفي.

في هذه الأثناء، تقول الحكومة إنها تفضل اتباع نهج تنظيمي قائم على عدم التدخل من قبلها، مما يسمح للبنوك بوضع معاييرها الخاصة للقطاع – على الرغم من أنه ينبغي أن تكون متماشية مع المعايير الدولية لأفضل الممارسات.

وتقول الهيئة المالية السويسرية إنها ستعمل على حماية المستهلكين من " الخداع الذي قد يتعرّضون له نتيجة مزاعم مضللة أو مبالغ فيها متعلّقة بالعقارات" المسماة "خضراء"، في حالة المنتجات الاستثمارية على سبيل المثال."

كما ستطالب الهيئة أيضاً " بآلية أفضل في الإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ من قِبَل المؤسسات المالية الكبرى، من أجل تحسين الشفافية، وانضباط السوق". ويعني ذلك بعبارة أخرى، تحفيز البنوك على الأخذ في الحسبان وبشكل صحيح مخاطر الضرر المالي أو الضرر اللاحق بالسمعة، اللذيْن قد ينجمان عن الاستثمار في المشاريع غير المستدامة.

وما زالت الانتقادات مستمرة

لكن منظمة "غرينبيس سويسرا" تقول إن الحكومة أضاعت فرصة لوضع قواعد واضحة وملزمة بشأن التمويل المستدام. وتعتقد أن الحكومة – كالمعتاد – تنصاع لرغبات البنوك في التنظيم الذاتي، وتعطيها الإمكانيات لإنشاء قوانينها الخاصة، ومن ثم تحويل هذه القوانين لمصلحتها.

وفي تقرير حديث، تعتبر منظمة KPMG للخدمات المالية أن الطريقة الوحيدة لجعل الأمور واضحة بالنسبة للمستثمرين، هي وضع معايير مرجعية ومقاييس معترف بها دولياً ترعى التمويل المستدام. "لا توجد حتى الآن معايير ملزمة وموحدة. وهذا يؤدي إلى أساليب مختلفة للغاية للتعامل مع هذه المسألة في المؤسسات المالية، مما يجعل الشفافية لدى المستثمرين أكثر صعوبة".

ويبدو أن بعض البنوك مشوّشة داخلياً بشأن أهدافها الإستراتيجية، حتى في صفوف موظفيها، كما يقول التقرير. ويمكن أن يلحق ذلك ضرراً شديداً بالسمعة، لا سيما بين جيل جديد من المستثمرين الذين يتوقون إلى التعبير عن هواجسهم على منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

وخلصت KPMG إلى أن السلطات السويسرية لا تبدي رغبة تذكر لوضع معايير ملزمة قانونياً، وسيتعيّن حل المشكلة عن طريق الهيئات الدولية، وتحديداً عن طريق الاتحاد الأوروبي.

https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7-%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A7--%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7--%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85-/45889634?utm_campaign=own-posts&utm_medium=displaylist&utm_source=swissinfoch&utm_content=o

9 - الدور الكبير للبنوك في تحويل نظام الطاقة في بولندا

Adobestock : المؤلف Maciej Rudke

لقد بدأت بالفعل الثورة في مجال توليد الطاقة: في الشركات التي ترغب في تأمين إمداداتها من الكهرباء، تحاول أن تصبح مستقلة عن ارتفاع الأسعار وتريد أن تكون صديقة للبيئة. سيكون من دواعي سرور البنوك أن تساعد في مثل هذه الاستثمارات.

يقدر الخبراء أن الاقتصاد البولندي قد يواجه استثمارات في قطاع الطاقة بقيمة تزيد عن 300 مليار يورو لمدة 30 عاماً. البنوك – التي

لديها الآن رأس مال وسيولة مرتفعان، ضروريان لنمو الإقراض – تعلن أنها ستشارك في هذه العملية.

استقلالية السعر

– البنوك البولندية مستعدة أكثر فأكثر لتمويل مصادر الطاقة المتجددة. في mBank، بالفعل في عام 2019، اعتمدنا سياسة خاصة وخصصنا ما يصل إلى 4 مليارات زلوتي بولندي لهذا الغرض. لقد تم بالفعل تخصيص أكثر من نصف هذا الحد – كما يقول آدم بيرس، نائب رئيس بنك mBank.

الائتمان ليس الطريقة الوحيدة لتمويل التحول الأخضر. أصدر البنك مؤخرًا سندات خضراء بقيمة 500 مليون يورو. ستذهب هذه الأموال إلى إعادة تمويل جزء من محفظة القروض. لكن المؤسسات المالية تساعد عملائها أيضاً في إصدار سندات لتمويل انتقال الطاقة الخاص بهم.

Foto: GG Parkiet

الصورة: جي جي باركيت

– يمكنك رؤية المزيد والمزيد من حركة المرور في هذه المنطقة. في الخارج، تخصص الصناديق بالفعل جزءًا كبيرًا من محافظها في مثل هذه الأوراق المالية. في بلدنا، تكتسب هذه الظاهرة أهمية فقط، لكنها مسألة شهور أكثر من سنوات عندما نلحق بالغرب. ويضيف بيرس أن هناك

المزيد والمزيد من الشركات الكبرى التي ستصدر سندات خضراء وسيتقبلها المستثمرون.

Pekao منفتحة أيضًا على دعم الطاقة المتجددة. – نفترض أنه في السنوات 2021–2024 سننظم تمويلًا لمشاريع مستدامة جديدة بما لا يقل عن 30 مليار زلوتي بولندي، منها 8 مليارات زلوتي بولندي على الأقل ستخصص لتمويل المشاريع الخضراء والاجتماعية، وما لا يقل عن 22 مليار زلوتي بولندي لدعم مسألة سندات ESG – يقول باوي جوريك، المتحدث باسم Pekao.

تتبع معظم البنوك البولندية نهجاً مشابهاً. – موقفنا من تمويل مصادر الطاقة المتجددة إيجابي، فهو عنصر من عناصر التنمية المستدامة ودعم التحول في مجال الطاقة. نريد أن نشارك بنشاط فيه – يؤكد برزيميسلاف غدانسكي، رئيس بنك بي إن بي باريبا بولسكا. وقد لاحظ الاهتمام المتزايد بتمويل المشاريع المختلفة – كل من مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الكبيرة، وكذلك المنشآت الفردية، مما يترجم إلى زيادة في الإقراض في هذا المجال.

إن تحول الطاقة يحدث بالفعل ويحدث على مستوى الشركات نفسها. – على نحو متزايد، ترغب الشركات التي تستخدم عشرات الميغاوات سنوياً في بناء مزرعة كهروضوئية خاصة بها، والتي ستنتج الطاقة لتلبية احتياجاتها. يفعلون ذلك لأن سعر الطاقة يرتفع بقوة ويريدون أن يصبحوا مستقلين عن هذه التغييرات. ومع ذلك، هناك سبب آخر أكثر أهمية: مقاولوهم، الشركات الأجنبية بشكل أساسي، يطلبون معلومات حول البصمة الكربونية التي يتركونها وراءهم. على نحو متزايد، يتعين على

الشركات الإفصاح عن ما فعلته فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتي يعد التحول الأخضر عنصرًا مهمًا فيها، كما يقول بيرس. ويضيف أن الانتقال إلى الطاقة الخضراء يتم أحيانًا "إجباره" من قبل مالك أجنبي لشركات تعمل في بولندا.

تعمل البنوك أيضاً كمستشارين

– سيؤدي هذا الإجراء إلى "اللامركزية" في نظام الطاقة. سيتم توليد الطاقة بشكل متزايد بالقرب من الشركات التي هي مستهلكيها. والاستقلال عن إمدادات الطاقة الخارجية سيحدد ما إذا كانت مثل هذه الأعمال ستكون قادرة على المنافسة وستستمر. الآن، بالنسبة للكثيرين في الشركات، فإن الطاقة الخضراء هي ضرورة تجارية وليست نزوة، كما يضيف نائب رئيس بنك mBank.

يُظهر البحث الذي أجراه معهد ARC أن أهم سبب وراء قرار الشركات البولندية للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة هو الاستقلال عن ارتفاع أسعار الكهرباء (أجاب 54٪ من المشاركين على هذا السؤال). – رجال الأعمال بحاجة ماسة إلى أعمال يمكن التنبؤ بها. إشارة مهمة هي أيضا المعلومات التي 51 في المئة. أكد من شملهم الاستطلاع اهتمامهم بالبيئة، وثلثهم يقدرون حقيقة أن الطاقة القادمة من الشمس "مجانية" – كما يقول جاكوب جادزيويتز، عضو مجلس إدارة Alliance RES.

حتى الآن، ركزت البنوك في مجال تحويل الطاقة فقط على تمويل إنشاء مزارع الرياح أو المزارع الكهروضوئية. – ومع ذلك، فإن دور القطاع المصرفي هو أيضاً دعم رواد الأعمال. يعتبر mBank رائداً في مجال تمويل الطاقة المتجددة في بولندا وبفضل العلاقات مع عملائنا في هذا

القطاع، يمكننا مساعدة الشركات التي تنوي الانتقال إلى "الجانب الأخضر من القوة" – كما يقول بيرس.

ويضيف أن عبء تمويل البنك يتحول الآن نحو المشاريع ذات اتفاقيات شراء الطاقة (اتفاقيات شراء الطاقة، وتأمين إمدادات الطاقة لسنوات عديدة بسعر ثابت). في هذا النموذج، يوقع المستثمر الذي يخطط لبناء مصدر أخضر أولاً عقدًا مدته عدة سنوات لبيع الطاقة، على سبيل المثال مع شركة إنتاج. المستثمر الذي يبني مصادر الطاقة المتجددة الذي لديه عقد لتزويد الكهرباء بهذه الصيغة هو مقترض ممتاز للبنك. عند منح التمويل، بالإضافة إلى مخاطر السوق، أي التغيرات في أسعار الطاقة، في مثل هذه الحالة، يأخذ البنك أيضاً في الاعتبار مخاطر الائتمان، أي ما إذا كانت الشركة المتلقية للطاقة قادرة على تحمل خدمة الدين. يجب أن تصل مساهمة الشركات الخاصة إلى 25-30٪ على الأقل. قيمة مثل هذا الاستثمار. – نحن مستعدون لزيادة حد تمويل المشاريع الخضراء. في غضون سنوات قليلة، من المحتمل أن تكون هذه المحفظة هي الأكبر في الجزء الخاص بالشركات من مصرفنا، كما صرح بيرس. وهو يعتقد أن مشاريع الطاقة النووية المملوكة للدولة في مرحلة مبكرة وغامضة للغاية لدرجة أن البنك لا يفكر حتى فيما إذا كان يرغب في تمويل بناء محطة الطاقة النووية البولندية.

https://www.parkiet.com/Analizy/311109998-Duza-rola-bankow-w-transformacji-systemu-energetycznego-w-Polsce.html?smclient=a323d7c2-c5e6-11e6-bc0c-002590e45e04&utm_source=salesmanago&utm_medium=mailing&utm_campaign=Parkiet_newsletter_codzienny

10 - خسارة تاريخية.. إيلون ماسك يخسر 50 مليار دولار

المصدر: البيان التاريخ 10 :نوفمبر 2021

قالت وكالة بلومبرغ، إن رجل الأعمال الأمريكى إيلون ماسك خسر أكثر من 50 مليار دولار خلال يومين، بسبب انخفاض أسعار أسهم شركة تسلا التى يملكها.

وأشارت الوكالة المختصة فى أنباء البزنس، إلى أن سعر سهم شركة تسلا المنتجة للسيارات الكهربائية بدأ فى الانخفاض، بعد أن طلب ماسك من متابعيه عبر تويتر النصيحة حول ما إذا كان عليه بيع حصته البالغة 10٪ فى الشركة، لتسوية مشاكل مع مصلحة الضرائب الأمريكية وفق روسيا اليوم.

ومع إغلاق التداول فى بورصة نيويورك للأوراق المالية يوم الثلاثاء، انخفضت أسهم تسلا بأكثر من 16 ٪.

ونوهت الوكالة، بأن ما جرى ترك تأثير سلبيا على تقييم ثروة ماسك نفسه، فى غضون يومين، فقد ماسك الذى يعد أغنى رجل على وجه الأرض، من ثروته أكثر من 50 مليار دولار.

ولم تحدد الوكالة، فى تقريرها يوم الثلاثاء، حجم ثروة ماسك لكنها أكدت أن الفارق بين ثروته وثروة صاحب المركز الثانى فى قائمة أغنى الأثرياء الذى يعود إلى مؤسس شركة أمازون جيف بيزوس، تقلص إلى 83 مليار دولار.

وفى يوم الاثنين الماضي، قدرت بلومبرغ ثروة ماسك بـ 323 مليار دولار، وثروة بيزوس بـ 201 مليار دولار.

وفقا لتقييم مجلة فوربس فى 1 نوفمبر، تصدر ماسك أيضا قائمة الملياردیرات، وأصبح أول شخص فى التاريخ تجاوزت ثروته 300 مليار دولار.

https://www.albayan.ae/economy/global/2021-11-10-1.4293930

11 - كيف تعمل منصات النفط الكبيرة على الحفاظ على النظام لتحقيق الأرباح

نعومي أوريسكس وجيف نسبيت – 10 – 12 – 2021

نُشر هذا المقال كجزء من Covering Climate Now ، وهو تعاون عالمي لمنافذ إخبارية يعزز تغطية قصة المناخ.

ترجمة الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

مع ظهور عدد لا يحصى من التحقيقات والدعاوى القضائية والتشهير الاجتماعي واللوائح التي تعود إلى عقود ماضية، لا تزال صناعة النفط والغاز هائلة. رغم كل شيء، جعلت شركات النفط استهلاك منتجاتها يبدو وكأنه ضرورة بشرية. لقد أربك الجمهور بشأن علوم المناخ، واشترى الامتنان الأبدي لأحد الحزبين السياسيين الرئيسيين في أمريكا، وتفوق مرارًا على الجهود التنظيمية. وقد فعلت كل هذا جزئياً من خلال التفكير في المستقبل ثم التصرف بلا رحمة. بينما كان الباقون منا يلعبون لعبة الداما، كان المسؤولون التنفيذيون يلعبون الشطرنج ثلاثي الأبعاد.

قم بجولة قصيرة في تاريخ هذه الصناعة، ثم اسأل نفسك: هل هناك أي شك في أن هذه الشركات تخطط الآن للحفاظ على استمرار الأرباح، حتى في الوقت الذي تصرخ فيه الأعاصير الهائلة وحرائق الغابات الهائلة بأخطار حالة الطوارئ المناخية؟

إيدا تاربيل هي واحدة من أشهر الصحفيين الاستقصائيين في التاريخ الأمريكي. قبل وقت طويل من كشف بوب وودوارد وكارل بيرنشتاين لفضيحة ووترغيت، حطمت تقارير تاربيل احتكار ستاندرد أويل. في 19 مقالاً أصبح كتاباً مقروءاً على نطاق واسع، تاريخ شركة ستاندرد أويل، نُشر عام 1904، كشفت عن ممارساتها البغيضة. في عام 1911، استخدم المنظمون الفيدراليون نتائج تاربيل لتقسيم ستاندرد أويل إلى 33 شركة أصغر بكثير.

قتل داود جليات. وضعت حكومة الولايات المتحدة معياراً لكسر الاحتكار للأجيال القادمة. جون دي روكفلر، مالك ستاندرد أويل، خسر. الأخيار انتصروا – أو هكذا بدا الأمر.

في الواقع، رأى روكفلر ما كان قادماً وانتهى به الأمر بالربح – بشكل كبير – من تفكك شركته. حرص روكفلر على الاحتفاظ بممتلكات كبيرة من الأسهم في كامل ذرية ستاندرد أويل البالغ عددها 33، ووضعها في أجزاء مختلفة من الولايات المتحدة حيث لن يتنافس أحدهما مع الآخر. بشكل جماعي، استمر النسل البالغ عددهم 33 في جعل روكفلر غنياً جداً. في الواقع، كان تفكك ستاندرد أويل هو الذي ضاعف ثروته ثلاث مرات وجعله أغنى رجل في العالم. في عام 1916، بعد خمس سنوات من تفكك شركةStandard Oil ، أصبح روكفلر أول ملياردير في العالم.

قل إنه ليس كذلك، دكتور سوس!

كان شركة Esso S-O ، أحد نسل Standard Oil ، والتي أطلقت لاحقاً واحدة من أنجح الحملات الإعلانية في التاريخ. لقد فعلت ذلك بالاعتماد على مواهب رسام كاريكاتير شاب سيعشقه الملايين لاحقاً باسمه

المستعار، دكتور سوس. قبل عقود من تأليف الحكاية المؤيدة للبيئة The Lorax، ساعد ثيودور جيزل Esso في تسويق المبيد الحشري "Flit"، [1] وهو مسدس رش منزلي لقتل البعوض. ما لم يتم إخباره للأمريكيين هو أن المبيد الحشري DDT يشكل 5٪ من كل انفجار من Flit.

عندما وضعت Esso موارد إبداعية كبيرة وراء منتج Flit ، كانوا يتطلعون لسنوات إلى الأمام إلى وقت يمكنهم فيه أيضاً تسويق المنتجات القائمة على النفط بنجاح. استمرت الحملة لمدة 17 عاماً في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، وكانت تلك فترة زمنية غير مسبوقة لحملة إعلانية. لقد علمت Esso وشركات Standard Oil الأخرى كيفية بيع المنتجات المشتقة (مثل البلاستيك ومبيدات الآفات) التي جعلت الشركة والعلامة التجارية اسماً مألوفاً في أذهان الجمهور. في يومها، منتجات "سريع، هنري، فليت!" كانت موجودة في كل مكان مثل حملة "حصلت على الحليب؟" هو اليوم.

في ذلك الوقت، لم يقدر الجمهور (وحتى العديد من العلماء) الطبيعة المميتة لـ دي.دي.تي. لم يأت ذلك حتى نشر عام 1962 لكتاب راشيل كارسون الربيع الصامت. لكن قبول فكرة أن مادة الـ دي.دي.تي كانت

---

1 – FLIT هو الاسم التجاري لمبيد حشري. المنتج الأصلي ، الذي اخترعه الكيميائي الدكتور فرانكلين سي نيلسون وتم إطلاقه في عام 1923 [1] وكان مخصصًا بشكل أساسي لقتل الذباب والبعوض ، كان يعتمد على الزيوت المعدنية وتصنعها شركة Standard Oil Company في نيوجيرسي قبل الشركة ، وهي الآن جزء من تم تغيير اسم ExxonMobil أولاً إلى Esso ولاحقًا Exxon. تحتوي تركيبة Esso على 5٪ من الـ دي.دي.تي في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي، قبل أن يُفهم على نطاق واسع التأثير البيئي السلبي لـ دي.دي.تي. تم تسويقه لاحقًا باسم " FLIT MLO" ، وتم إيقافه منذ ذلك الحين. عادة ما يتم استخدام البخاخة اليدوية المسماة Flit gun لأداء الرش.

مميتة كان أمراً صعباً، ويرجع ذلك جزئياً إلى عبقرية جيزل، التي قامت شخصياتها الغريبة – التي تشبه بشكل لافت للنظر الشخصيات التي نشرت لاحقاً كتب الدكتور سوس – بتمجيد فوائد حملة فليت المزعومة.

قال جيزل في وقت لاحق إن التجربة "علمتني الإيجاز وكيفية الزواج من الصور بالكلمات". كانت حملة منتج Flit الإعلانية التسويقية ذكية بشكل لا يصدق. لقد علمت الصناعة كيفية بيع منتج خطير وغير ضروري كما لو كان شيئاً مفيداً وحتى ممتعاً. بعد سنوات، ارتقت ExxonMobil بهذه المهارة إلى آفاق جديدة في إعلاناتها. لم يكونوا متعلقين بالشخصيات الذكية. لكنها كانت ذكية للغاية، وتحتوي على القليل من الأكاذيب الصريحة، إن وجدت، ولكن الكثير من أنصاف الحقائق والتحريفات.

لقد كان من الذكاء إقناع صحيفة نيويورك تايمز بتشغيلها دون تصنيفها على أنها إعلانات كما هي في الواقع. ظهرت "إعلاناتهم" حول المناخ في صفحة الافتتاح في صحيفة نيويورك تايمز وكانت جزءاً مما أطلق عليه العلماء "الاستخدام الأطول والمنتظم (الأسبوعي) لوسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام والنخبة في أمريكا المعاصرة."

السيطرة على علوم المناخ

وشهدت شركات النفط الكبرى أيضًا تغير المناخ. كما تم توثيق العديد من التقارير الاستقصائية والدراسات الأكاديمية، كان علماء الشركة يخبرون مديريهم التنفيذيين في السبعينيات أن حرق المزيد من النفط وأنواع الوقود الأحفوري الأخرى من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الكوكب. (كان علماء آخرون يقولون ذلك منذ الستينيات). ردت الشركات بالكذب

بشأن مخاطر منتجاتها، وتقليل الوعي العام، والضغط ضد الإجراءات الحكومية. والنتيجة هي حالة الطوارئ المناخية اليوم.

ما هو أقل شهرة هو كيف أن شركات النفط والغاز لم تكذب فقط بشأن أبحاثها الخاصة. كما قاموا بحملة خفية لرصد والتأثير على ما تعلمه باقي المجتمع العلمي وقوله عن تغير المناخ. حيث دمجت الشركات العلماء في الجامعات وتأكدت من حضورهم في المؤتمرات المهمة. قاموا بترشيحهم ليكونوا مساهمين في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وهي هيئة الأمم المتحدة التي حددت تقييماتها من عام 1990 فصاعدًا ما اعتقدت الصحافة والجمهور وصانعو السياسات أنه صحيح فيما يتعلق بعلوم المناخ. في حين أن تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي تعتمد على علم الإجماع، كانت سليمة، أعطتهم مشاركة Big Oilالعلمية نظرة من الداخل للطريق في المستقبل. والأمر الأكثر خطورة، أنهم قدموا فن التشكيك في علم الإجماع في المنتديات حيث يتم تحليل كل كلمة.

كما أتاح لها التواجد الواسع لهذه الصناعة في هذا المجال الوصول المبكر إلى أحدث الأبحاث التي استخدمتها لصالحها. صممت إكسون، على سبيل المثال، منصات نفطية لاستيعاب الارتفاع السريع في مستوى سطح البحر، حتى مع نفي الشركة علنًا حدوث تغير مناخي.

كانت الصناعة توظف إستراتيجية رائدة من قبل شركات التبغ، ولكن مع تطور . ابتداءً من الخمسينيات من القرن الماضي، أنشأت صناعة التبغ شبكة صوتية من العلماء في عشرات الجامعات وكليات الطب الأمريكية، التي مولت عملها. شارك بعض هؤلاء العلماء بنشاط في أبحاث لتشويه

سمعة فكرة أن تدخين السجائر يمثل خطرًا على الصحة، ولكن معظمها كان أكثر دقة ؛ دعمت الصناعة الأبحاث حول أسباب السرطان وأمراض القلب بخلاف التبغ، مثل الرادون والأسبستوس والنظام الغذائي. لقد كان شكلاً من أشكال التضليل، صُمم لتحويل انتباهنا بعيداً عن أضرار التبغ إلى أشياء أخرى. نجح المخطط لفترة من الوقت، ولكن عندما تم الكشف عنه في التسعينيات، جزئيًا من خلال الدعاوى القضائية، أدى الدعاية السيئة إلى قتلها إلى حد كبير. أي عالم يحترم نفسه سيأخذ أموال صناعة التبغ بعد ذلك؟

لقد تعلمت صناعة النفط والغاز من هذا الخطأ وقررت أنها ستعمل في العراء بدلاً من العمل خلسة. وبدلاً من العمل بشكل أساسي مع العلماء الأفراد الذين قد يكون عملهم مفيدًا، فإنه سيسعى إلى التأثير على اتجاه المجتمع العلمي ككل. واصل العلماء الداخليون في الصناعة إجراء الأبحاث ونشر المقالات التي تمت مراجعتها من قِبل الأقران، ولكن الصناعة تمول أيضًا تعاونًا جامعيًا وباحثين آخرين بشكل علني. منذ أواخر السبعينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضي، عُرفت إكسون باعتبارها رائدة في مجال أبحاث المناخ، وكراعي كريم لعلوم الجامعة، ودعم أبحاث الطلاب والزمالات في العديد من الجامعات الكبرى. عمل علماؤها أيضًا جنبًا إلى جنب مع كبار الزملاء في وكالة ناسا ووزارة الطاقة والمؤسسات الرئيسية الأخرى، وقاموا بتمويل وجبات الإفطار والغداء والأنشطة الأخرى في الاجتماعات العلمية. كان لتلك الجهود تأثير صاف في خلق النوايا الحسنة وسندات الولاء. لقد كانت فعالة.

ربما كان علماء الصناعة يعملون بحسن نية، لكن عملهم ساعد في تأخير الاعتراف العام بالإجماع العلمي على أن تغير المناخ كان من صنع الإنسان بشكل لا لبس فيه، ويحدث الآن، وخطير للغاية. كما أتاح لها التواجد الواسع لهذه الصناعة في هذا المجال الوصول المبكر إلى أحدث الأبحاث التي استخدمتها لصالحها. صممت إكسون، على سبيل المثال، منصات نفطية لاستيعاب الارتفاع السريع في مستوى سطح البحر، حتى مع نفي الشركة علنًا حدوث تغير مناخي.

لا تطلق عليه اسم الميثان، إنه غاز "طبيعي"

الميثان هو غاز دفيئة أقوى من ثاني أكسيد الكربون، لكنه لم يحظ باهتمام كبير. أحد الأسباب هو أن صناعة النفط والغاز جعلت الميثان – الذي أطلق عليه خبراء التسويق بذكاء "الغاز الطبيعي" – مستقبل اقتصاد الطاقة. تروج الصناعة لغاز الميثان كوقود "نظيف" ضروري لسد عملية الانتقال من اقتصاد الكربون اليوم إلى عصر الطاقة المتجددة في المستقبل. يذهب البعض إلى أبعد من ذلك ويرى الغاز باعتباره جزءًا دائمًا من مشهد الطاقة: خطة BP هي مصادر الطاقة المتجددة بالإضافة إلى الغاز في المستقبل المنظور، وكثيراً ما تستدعي الشركة وشركات النفط الكبرى الأخرى "الكربون المنخفض" بدلاً من "بدون كربون."

إلا أن غاز الميثان غير نظيف. إنه أقوى بحوالي 80 مرة في حبس الحرارة في الغلاف الجوي من ثاني أكسيد الكربون.

في الآونة الأخيرة، منذ عقد من الزمان، كان العديد من العلماء والمدافعين عن البيئة ينظرون إلى "الغاز الطبيعي" على أنه بطل المناخ. شجع رجال إعلانات صناعة النفط والغاز هذا الرأي من خلال تصوير

الغاز على أنه قاتل للفحم. دفع معهد البترول الأمريكي الملايين لتشغيل أول إعلان Super Bowl له على الإطلاق في عام 2017، حيث يصور الغاز كمحرك للابتكار الذي يدفع أسلوب الحياة الأمريكية.

© الصورة: أحمد الربيعي / وكالة الصحافة الفرنسية (غيتي إيماجز) اشتعلت مشاعل الغاز في حقل نفط هافانا في العراق أمام الدخان الأسود. مشاعل الغاز في حقل نفط هافانا في العراق.

بين عامي 2008 و 2019، أنفقت API أكثر من 750 مليون دولار على العلاقات العامة والإعلان والاتصالات (لكل من مصالح النفط والغاز)، وفقًا لتحليل أجراه مركز التحقيقات المناخية. اليوم، ينظر معظم الأمريكيين إلى الغاز على أنه نظيف، على الرغم من أن العلم يُظهر أننا لا نستطيع تحقيق أهدافنا المناخية دون الانتقال السريع بعيدًا عنه. خلاصة القول هي أننا لا نستطيع حل مشكلة يسببها الوقود الأحفوري مع المزيد من الوقود الأحفوري. لكن الصناعة جعلت الكثير منا يفكر بطريقة أخرى.

هناك فرصة ضئيلة لأن تتمكن صناعة النفط والغاز من هزيمة الطاقة المتجددة على المدى الطويل. ستهيمن طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية، وهي مواد نظيفة وتنافسية من حيث التكلفة، على أسواق الطاقة في نهاية المطاف. وجد الباحثون في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، GridLab، و Energy Innovation أن الولايات المتحدة يمكنها تحقيق 90٪ من الكهرباء النظيفة بحلول عام 2035 بدون غاز جديد وبدون تكلفة إضافية على المستهلكين. لكن صناعة النفط والغاز ليست بحاجة إلى كسب المعركة على المدى الطويل. تحتاج فقط للفوز

الآن حتى تتمكن من الاستمرار في تطوير حقول النفط والغاز التي سيتم استخدامها لعقود قادمة. للقيام بذلك، عليها فقط الاستمرار في فعل ما فعلته على مدار الـ 25 عامًا الماضية: الفوز اليوم، والقتال مرة أخرى غدًا.

شبكة أنابيب العنكبوت

إليك مثال أخير لكيفية تخطيط صناعة النفط والغاز للحرب القادمة حتى مع استمرار خصومها في القتال في الحرب الأخيرة. لا يعرف أحد تقريبًا خارج عدد قليل من شركات المحاماة والمجموعات التجارية وموظفي الكونغرس في واشنطن العاصمة ما هي اللجنة الفيدرالية لتنظيم الطاقة وما تفعله. لكن صناعة النفط والغاز تعرف وقد تحركت بسرعة بعد أن أصبح دونالد ترامب رئيسًا لوضع الأساس لعقود من الاعتماد على الوقود الأحفوري في المستقبل.

لطالما كان FERC ختمًا مطاطيًا لصناعة النفط والغاز. تقترح الصناعة خطوط أنابيب الغاز، و FERC توافق عليها. عندما يوافق FERCعلى خط الأنابيب، فإن هذه الموافقة تمنح المجال البارز لخط الأنابيب، مما يجعل في الواقع من المستحيل إيقاف خط الأنابيب.

يمنح المجال البارز الشركة الحق القانوني في بناء خط أنابيب من خلال ممتلكات ملاك الأراضي، ولا يوجد شيء يمكنهم أو مسؤولي الولاية أو المقاطعة القيام به حيال ذلك. نجحت دولتان، وإن كان مؤقتًا، في إغلاق خطوط الأنابيب من خلال التذرع بالقوانين الفيدرالية مثل قانون المياه النظيفة. ولكن إذا وصلت قضايا الدولة هذه إلى المحكمة العليا الحالية، فمن شبه المؤكد أن القضاة الثلاثة الذين عينهم ترامب – نيل

جورسوش، وبريت كافانو، وإيمي كوني باريت - سيحكمون لصالح الصناعة.

اختطف المسؤولون التنفيذيون في صناعة النفط والغاز لدى وصول ترامب إلى البيت الأبيض. في أيام افتتاح إدارته، استمع باحثون مستقلون إلى تجمعات التجارة العامة للمديرين التنفيذيين، الذين تحدثوا عن "إغراق المنطقة" في FERC. خططت الصناعة لتقديم ليس فقط طلبًا أو اثنين ولكن ما يقرب من اثني عشر طلبًا لخطوط أنابيب الغاز بين الولايات. غطت خطوط الأنابيب المتوقعة، المرسومة على الخريطة، جزءًا كبيرًا من الولايات المتحدة لدرجة أنها تشبه شبكة العنكبوت.

© الصورة: جريج أ. سيفرسون (غيتي إيماجز) يساعد القمر الكامل في إنارة خط أنابيب ألاسكا تحت الوهج الخافت لشفق أورورا بوريالیس بالقرب من ميلن بوينت، ألاسكا.

بمجرد وضع خطوط الأنابيب في النظام، يمكن للشركات البدء في بنائها، ويرى مفوضو المرافق في كل ركن من أركان أمريكا أن هذه "البنية التحتية" للغاز هي أمر واقع. وتم بناء خطوط الأنابيب لتستمر عقودًا. في الواقع، إذا تمت صيانته بشكل صحيح، يمكن أن يستمر خط الأنابيب إلى الأبد من حيث المبدأ. يمكن أن تسمح هذه الاستراتيجية لصناعة النفط والغاز بالحفاظ على الاعتماد على الوقود الأحفوري لبقية القرن.

بعد فوات الأوان، من الواضح أن قادة صناعة النفط والغاز استخدموا الإنكار الصريح للمناخ عندما كان ذلك مناسبًا للشركات والمصالح السياسية خلال التسعينيات. ولكن الآن بعد أن أصبح الإنكار التام لم يعد ذا مصداقية، فقد تحولوا من الإنكار إلى التأخير. لقد حولت جهود العلاقات

العامة والتسويق في الصناعة الموارد الهائلة إلى رسالة مركزية مفادها أن تغير المناخ، نعم، حقيقي، لكن التغييرات الضرورية ستتطلب مزيدًا من البحث وعقودًا لتنفيذها، وقبل كل شيء المزيد من الوقود الأحفوري. تأخير المناخ هو إنكار مناخي جديد.

تدعي كل شركة نفط وغاز كبرى تقريبًا الآن أنها تقبل العلم وأنها تدعم سياسات مناخية معقولة .لكن أفعالهم أعلى من الأقوال. من الواضح أن المستقبل الذي يريدونه هو المستقبل الذي لا يزال يستخدم الوقود الأحفوري بكثرة – بغض النظر عما يقوله العلم. سواء كان الأمر يتعلق ببيع مبيدات الآفات القاتلة أو الوقود الأحفوري القاتل، فإنهم سيفعلون ما يلزم لإبقاء منتجاتهم في السوق. الآن بعد أن دخلنا في سباق نحو مستقبل طاقة نظيفة، حان الوقت لإدراك أنه لا يمكن الوثوق بهم ببساطة كشركاء في هذا السباق. لقد تم خداعنا مرات عديدة.

نعومي أوريسكس مؤرخة علوم في جامعة هارفارد، ومؤلفة العديد من الكتب، بما في ذلك Merchants of Doubt و Why Trust Science؟ لقد بحثت على نطاق واسع في جهود صناعة الوقود الأحفوري لإنكار حقيقة تغير المناخ من صنع الإنسان وعلاقاته بصناعة التبغ.

جيف نيسبيت هو مؤلف كتاب Poison Tea ، الذي كشف لأول مرة العلاقات الوثيقة بين صناعة التبغ والمجموعات الأمامية لشبكة كوخ المانحة. لقد ساعد ذات مرة في قيادة الجهود التي تبذلها إدارة الغذاء والدواء لتنظيم السجائر.

How Big Oil Rigs the System to Keep Winning (msn.com)

12 - الصين الصاعدة والاعتماد على الذات

الدكتور قحطان السيوفي، 2022 -01- 17 اون لاين

يرى كثيرون أن الصين بدأت منافسة أميركا في المجالات التكنولوجية وأنها أصبحت متصدرة عالمياً في ي بعض القطاعات، وهناك من يشكك في ذلك.

أولئك الذين يشككون في تقدم الصين يؤكدون اعتمادها على التقنية الغربية ويشيرون إلى أن بعض الشركات التقنية المحلية لا تزال غير قادرة على منافسة نظيراتها الأميركية عالمياً، لكن المتفائلون يرون أن تلك الشركات الصينية مستمرة في توسعها العالمي السريع وهذا يعكس قدرة الصين الاستثنائية على التعلم وهذا هو سر النجاح الاقتصادي المستمر والصاعد للصين الذي يعكس آفاقا كبيرة من ناحية الابتكار التكنولوجي كأحد مدخلات التنمية الاقتصادية بل ونتاجها.

الصين واجهت تحديات خارجية متزايدة في الأعوام الأخيرة بما في ذلك تشديد القيود على تقاسم التكنولوجيا من قبل الاقتصادات الغربية، قابلها جهود الحكومة للمحافظة على نظام اقتصادي داخلي وزيادة القواعد التنظيمية للشركات التقنية. بعض شركات التصنيع الأجنبية انسحبت من الصين، لكن

الاقتصاد لم يتوقف، والدافع المرتبط بريادة الأعمال الذي يحرك تطور الصين لا يزال قوياً، علماً أن من العوامل المساعدة أن الصين لديها سوق داخلية ضخمة تتكون من 1.4 مليار إنسان مرتبطين بأنظمة نقل متطورة وشبكات اتصالات

متقدمة، إضافة إلى سلاسل توريد مرنة وفعالة.

الشركات الأجنبية تصارع لمنافسة الشركات الصينية المحلية التي تتمتع

بميزة كبيرة بمعرفة أعمق بالسوق واليوم هناك أعداد كبيرة من الشركات الصينية صغيرة ومتوسطة الحجم الناجحة، ويطلق على تلك الشركات اسم »الأبطال غير المرئيين«، وهي تبتكر في مجال تطبيق التقنيات المتقدمة ومستمرة في النمو، والصين إلى جانب كونها قوة اقتصادية وتجارية رائدة، تتحول إلى قوة مالية عالمية، وأصبحت السندات الصينية مدرجة في جميع مؤشرات السندات الرئيسة الثلاثة التي يتتبعها المستثمرون العالميون، وسجل مؤشر عولمة الرنمينبي، الذي يقيس نمو استخدام الرنمينبي في الخارج، مستويات جديدة من الارتفاع العام الماضي.

وفقا لصحيفة «فاينانشيال تايمز»، اشترى مستثمرون أجانب ما قيمته 75 مليار دولار من سندات الحكومة الصينية عام 2021، بزيادة قدرها 50 في المئة سنوياً ونحو 578 مليار دولار من السندات الصينية عبر قناة روابط سندات الصين، والآن يمتلك مستثمرون أجانب في المجمل نحو 8.6 مليارات دولار من الأسهم والسندات الصينية.

يُظهر مسح المستثمر العام العالمي السنوي، الذي ينشره المنتدى الرسمي للمؤسسات النقدية والمالية، أن 30 في المئة من البنوك المركزية تخطط لزيادة حيازاتها من الرنمينبي في غضون عام إلى عامين نتيجة لهذا، أصبح نصيب الرنمينبي في الاحتياطيات العالمية من النقد الأجنبي يتجه نحو الارتفاع بمتوسط معدل سنوي يقارب نقطة مئوية واحدة على مدار الأعوام الخمسة المقبلة، وتتوقع أبحاث أجراها جولدمان ساكس وسيتي أن الرنمينبي سيكون بين أكبر ثلاث عملات في العالم في غضون عشرة

أعوام.

ستساعد عملة البنك المركزي الصيني الرقمية على توسيع استخدام الرنمينبي في تسوية المعاملات عبر الحدود، وتقليل الاعتماد على شبكة سويفت التي

تقودها الولايات المتحدة، ما سيساعد الصين على إيجاد سوق ضخمة لتحويل الرنمينبي إلى عملة تدويل، وفقاً لحسابات «فاينانشيال تايمز.« ارتفاع الحيازات الأجنبية من السندات المقومة بالرنمينبي، والحيازات الأجنبية في الأسهم يعكس ارتفاعا يبلغ نحو 30 في المئة عن عام 2020، ورأس المال العالمي يبدو غير مكترث لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن التي تسير

على خطا دونالد ترامب في السعي لفك الارتباط الاقتصادي مع الصين. الصين تعتمد خطة «نبني للأمام بشكل أفضل» تركز على مجالات الطاقة النظيفة، والبنية التحتية الذكية، والاقتصاد الرقمي، وهذا جزء من جهود الدولة لإنشاء اقتصاد قائم على زيادة الاعتماد على الذات و«الابتكار المحلي»، بهدف زيادة الإنتاجية والأجور في الصناعات عالية النمو. بالمقابل المشهد الاقتصادي مع بداية عام 2022، يشير لوجود عراقيل مشتركة تواجه الولايات المتحدة والصين وكيانات أخرى، بقائمة متزايدة من التحديات قصيرة وطويلة الأجل.

وتظل كورونا أكثر الشواغل إلحاحاً، فسيتواصل ظهور السلالات المتحورة من كوفيد – 19، ما قد يجبر الحكومات على تجديد الإغلاقات الجزئية أو الكلية.

هناك تحد ثان يكمن في تعطل سلاسل التوريد العالمية الذي تسبب بالتوازي

مع التحولات المتعلقة بجانب العرض في أسواق العمل، في فرض ضغوط تضخمية متواصلة، بالإضافة لمشكلة التنظيم السليم للتقنيات والقطاعات الرقمية.

الصين لا تنظر إلى الإستراتيجية الأميركية على أنها مسعى للإعاقة فحسب، بل لعكس مسار التقدم التكنولوجي في الصين، في حين يقدم ما يحدث في

الولايات المتحدة من استقطاب حزبي وانقسامات اجتماعية على أنها دليل على نظام سياسي واقتصادي متهالك ومتضضع.

بالمقابل الصين تمثل ثلث نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ودور الصين الكبير في تشكيل دورة الاستثمار العالمية يعني أن أي اقتصاد مفتوح يعتمد

على السلع الأساسية أصبح الآن معتمدا على الصين، وهذا صحيح بالنسبة إلى ألمانيا كما البرازيل.

في الواقع، الصين تعمل لتحسين الاعتماد على الذات في مواجهة بيئة خارجية أكثر عدائية وظهور القومية التكنولوجية، لذا تتطلب الإستراتيجية تركيزاً مستمرا للإنفاق الاستثماري على البنى التحتية التكنولوجية.

أيا كانت التحديات التي تواجه الصين، فإنها مستمرة بصعودها الدائم اعتماداً على الذات والابتكار التكنولوجي.

الدكتور قحطان السيوفي، 2022 -01- 17 اون لاين

13 - شبحُ الركود الاقتصادي يعود من جديد!

لماذا قد يتعرض اقتصادنا لعشر سنوات من الركود؟

أثارة 4أغسطس 2020

إريك ليفيتز

ترجمة: عبد الرحمن فتحي

مراجعة: مصطفى هندي

تحرير: سهام سايح

الاقتصادي الذي تنبأ بكساد عام 2008 يدق ناقوس الخطر من جديد متنبئًا بحدوث كسادٍ اقتصادي جديد.

في سبتمبر/أيلول من العام 2006، أخبر أستاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك نوريل روبيني صندوق النقد الدولي الخبر الصادم؛ فعلى مرأى ومسمع من جمهور الاقتصاديين في مقر المنظمة الدولية، أنذر روبيني بأنّ سوق عقارات الولايات المتحدة في طريقه إلى الانهيار قريبًا. كما أنّه من المرجّح أنه سيجر معه النظام المالي العالمي إلى نفس الهاوية. لأنّه بحسب روبيني فإن القيم العقارية دُعمت من خلال ممارسات إقراض مشبوهة وغير مستقرة. وما أن تعود الأسعار إلى مُستقَرّها، فإن الملايين من أصحاب المنازل التي رُهنت بأسعار تفوق القيمة الأصلية سيتخلفون عن السداد، وسوف تنحل تريليونات الدولارات من الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، كما أنّ البنوك الاستثمارية والمقرضين –أمثال بنك فاني ماي وفريدي ماك– قد يعلنون إفلاسهم.

وهي نبوءة طفت على السطح في الوقت الذي سجل فيه الاقتصاد العالمي أسرع نمو نصف عقدي في الثلاثين سنة الأخيرة. وفي الوقت الذي كان فيه روبيني مجرد أكاديمي مغمور، كان من الطبيعي أن تظل

ملاحظات روبيني خارج أسوار صندوق النقد الدولي وأن تحوم الشكوك حول مدى سلامة قواه العقلية أكثر منها حول فقاعة نظام العقارات. ولكن بعد عامين فقط وقع المحظور، ودخل نوريل روبيني التاريخ من أوسع أبوابه، وتحول هذا الأكاديمي المغمور إلى أحد مشاهير شارع الأموال – وول ستريت.–

وبعد عقدٍ من الزمن نستطيع القول أن "غراب البين" قد عاد من جديد.

ففي الوقت الذي يتنبأ فيه المستثمرون بتعافٍ اقتصادي سريع من الدرجة [1](V) نجد روبيني يخالف التوقعات ويخاطر بسمعته متنبئًا بكساد اقتصادي مؤشره المنحنى .L كما يتوقع نوريل أنّ الأمور ستتحسن بشكل طفيف قبل أن تسوء تدريجيا. فوجهة نظره المستقبلية تتمثل في حدوث انتعاش اقتصادي باهت وبطيء) يشار له بالمنحنى (U في أعقاب الوباء مباشرةً. ويصرُّ كذلك على أن هذا التعافي الباهت سينهار سريعًا تحت وطأة الديون المتراكمة للاقتصاد العالمي. ويزعم تحديدًا أن الديون الضخمة التي تراكمت خلال أزمة 2008 أو أزمة كورونا الحالية ستخفض من معدلات الاستهلاك ومن ثم ستضعف التعافي الاقتصادي قصير المدى المذكور سلفًا. وفي الوقت نفسه ستؤدي شيخوخة السكان عبر البلدان الغربية إلى زيادة الأعباء على كاهل الحكومات المثقلة أصلاً بأعباء وديون خطرة. وعلى الرغم من كون العجز في الميزانية ضروريًا لمرحلتنا الآنية –بل قد يبدو محمودًا في مستهل مرحلة التعافي– إلا أنه يمهد لإشعال حريق التضخم بحلول منتصف العقد القادم. لأن ابتعاد شُقة الخلاف الجيوسياسي بين كل من أمريكا والصين سينتج عنه أمواج عاتية من "التقهقر العولمي" وسيسهم ذلك في حدوث صدمات عرض

سلبية [2]تماثل تلك التي حدثت في السبعينيات، فترتفع تكلفة الموارد الأساسية بالتبعية، حتى العمال الرازحين تحت وطأة الاستغلال يعانون من الانخفاض المستمر في الأجور والفوائد. فالأسعار سترتفع لا محالة، ولكن النمو سينحسر لأنّ الناس العاديين سيكونون مجبرين على الحد من نفقاتهم شيئا فشيئا، والتضخم بدوره سيجلب كسادًا اقتصاديًا، وفي المحصلة ستحاصر البشرية بين نارين: نار الكوارث غير الطبيعية من جهة، ونار الكوارث الطبيعية المتمثلة في التغيرات المناخية والأوبئة المستجدة جراء العبث في الأنظمة الطبيعية من جهة أخرى، [قل هو من عند أنفسكم].

وأخيرا: يجيز روبيني أنه بعد عشرٍ عجاف، قد تتلمس البشرية طريقًا للنجاة مطورةً "نظاما دوليًا شاملاً وأكثر تعاونا واستقرارًا من ذي قبل" ولكنه يستدرك فيقول "إنّ أسعد نهاية يمكن تخيلها هي أن نخرج من هذه الأزمة أحياء" فالأسوء لم يأتِ بعد!

في الآونة الأخيرة: تمكن أحد المحققين من محادثة روبيني عن مصيرنا المحتوم الذي يدّعيه:

نبسُط لك الآن ما أثاره من أسئلة وردّ روبيني عليها:

-س1: لقد تنبأت بأنه في أعقاب أزمة كورونا سيشهد الاقتصاد تعافيا باهتًا يتبعه مباشرةً كساد عالمي، ولكن على العكس من قولك، يذهب أصحاب الأسواق المالية إلى أن المستقبل سيكون أكثر إشراقًا. فهل ترى ما لا يرون؟ كيف ولماذا؟.

-ج1: مبدئيًا: تنبؤاتي ليست لعامنا هذا، إنما أذهب إلى أنه في منتصف العقد القادم ستقودنا القوى العشر الأساسية التي ذكرتُ إلى

"الكساد الكبير" ولم يفاجئني ضيق أفق السوق المالية، فتوقعاتي تذهب إلى أن التعافي المؤقت سيمثله منحنى حرف U ، بينما يأملون هم بأن المنحنى سيأخذ الشكل V.

ولا جرم أن الأسواق ستشطح بعيدًا جدا بمخيلتها، لأنّ هناك حوافز نقدية ومالية ضخمة جدًا. فالناس يتوقعون مثلا أن الأخبار حول الوباء ومؤشراته ستتحسن بمرور الوقت، وسيخرج إلى النّور لقاح الكورونا عما قريب. وهناك عنصر فاعل آخر في المجتمع يعرف بـ "الخوف من إهدار الفرص FOMO "؛ يتمثل في أن الملايين من الحسابات الجديدة على الانترنت لأشخاص –وهم أناس عاطلون عن العمل يقومون بالتجارة اليومية من المنزل– يشاركون في لعبة السوق بالحدس والعواطف المحضة. ورؤيتي هي أن الإصلاح الحقيقي سيحدث عندما يستوعب الناس أنّنا على مشارف المنحنى U . فإذا استمعت مثلا إلى ما قاله مسؤولو بنك الاحتياط الفيدرالي –أو حتى ما يقوله جيه بي مورغان وجولد مان ساكس– فهؤلاء جلهم كانوا فيما مضى في معسكر المنحنى V ولكنهم الآن يميلون إلى المعسكر الآخر. فكما ترى الإجماع يعكس اتجاهه الآن.

– س2: رؤيتك حول التعافي الاقتصادي الضعيف تبدو مؤسسة على حدوث نقص في طلب المستهلك طبقًا لنقص الدخل في فترة الوباء. ألا يمكن إذن لمستثمر متفائل أن يعارض قولك محتجًا بأن قانون الرعاية قد حدّ من تسريح العمال بمبالغ مالية تساوي –إن لم تكن تتجاوز– ما اعتادوا تحصيله من المرتبات في وظائفهم السابقة. في حين أن موظفي المكاتب لم يخسروا وظائفهم وما زالت دخولهم هي نفسها، مع الأخذ بالاعتبار أن إنفاقهم في تلك الفترة كان أقل بمراحل. فبأخذ هذين العاملين معًا: ألا يكون

هذا مبشرًا وداعمًا لسيناريو المنحنى V، وإن لم يكن، ففيم أخطأت هذه النبوءة؟.

-ج2: طبعًا لا يخفى على أحد أن هناك منافعًا أو معونات جاءت من وراء البطالة، أو أن بعض العاطلين قد كسبوا أموالا تفوق ما جنوه في الوظيفة. هذا صحيح. ولكن ما يخفى على الناس أن معونات مرحلة البطالة تلك لن تلبث أن تختفي عما قريب في يوليو القادم. فإجماع المتخصصين يذهب إلى أن معدل البطالة يتجه إلى نسبة 25%، ربما يحالفنا الحظ ونشهد تعافٍ مبكر وتتوقف نسبة البطالة عند 16%. على أيّة حال، سيخسر العديد من الناس استحقاقات البطالة في يوليو القادم. وحتّى إذا تمّ تعيينهم من جديد، فإن الأمور لن تعود أبدًا إلى سابق عهدها حيث الوظيفة الرسمية بمزاياها كاملةً. سيكون الأمر كالتالي: أتريد العودة إلى العمل في مطعمي؟ يا لحظك العثر! يمكنني تعيينك من جديد، ولكن بعقد عمل بالساعة بلا أية مزايا وبراتب أقل. هكذا ستسير الأمور في كل محال العمل. وفي الوقت نفسه، سيغدو جمعٌ كبير جدًا من الناس بلا عمل من أي نوع. لقد تطلب الأمر عشرة أعوام -في الفترة ما بين 2009 و2019- لخلق 22 مليون فرصة عمل. وفي ظرف شهرين فقط خسرنا 30 مليون وظيفة.!

لذا، عندما تنتهي صلاحية استحقاقات البطالة، ستغدو الأغلبية بلا أي دخل. ومن يحالفه الحظ بعمل جديد، سيضطر إلى العمل تحت ظروف بائسة أكثر من ذي قبل. أما متوسطو الدخل فنظرًا لصدمة العرض السلبية التي حدثت للتو -والمرجح تكرار حدوثها في الصيف وفي الشتاء- فإنهم سيكونون بحاجة إلى مدخرات احتياط، وبالتالي سيحدون من الإنفاق. ومن

ثم تصبح درجة الائتمان أسوء من ذي قبل. فهل تتوقع مثلا أن أحدهم على استعداد لشراء سيارة جديدة؟ أو الذهاب إلى العشاء في أحد المطاعم؟ ففي الصين وألمانيا على سبيل المثال -كما نعلم- قد أعيد فتح المحلات والمطاعم هناك منذ أكثر من شهر، فإذا أخذت نظرة سريعة من خلال أي دراسة مسحية، فإنك ستجد أن المطاعم خالية تمامًا من أي زوار، وعلى الجانب الآخر لا يوجد زبائن لشراء أي شيء. الكل متوجس وحذر، هذا ونحن نتحدث عن ألمانيا حيث ارتفعت نسبة البطالة بنسبة واحدة في المائة. بينما أربعون بالمائة من الأمريكيين لديهم سيولة نقدية بمتوسط 400 دولار تركوها لحالات الطوارئ، فهل تتصور بأنهم سينفقونها فعلا؟. إنّنا على مشارف مظاهرات وأعمال شغب تشكو نقص الغذاء. وبنظرة سريعة على المحلات الفاخرة في نيويورك، فإنك ستجد أنهم أزاحوا الأرفف من أماكنها أو أفرغوها تمامًا، وذلك لأنهم قلقون من أن الناس قد يسرقون حقائب شانيل؛ والمحلات القليلة المفتوحة مثل "ماي هول فودز" ستجدها مدججة بحراس الأمن بالداخل والخارج. إننا ولا شك على بعد خطوة واحدة من أعمال شغب يتكالب أفرادها على الغذاء، والطوابير الممتدة بطول 3 أميال أمام بنك الطعام خير دليل.

هذا ما يحدث في أمريكا، أفأنت تخبرني الآن أن الأمور ستعود إلى نصابها؟ هذه حماقة ما بعدها حماقة.!

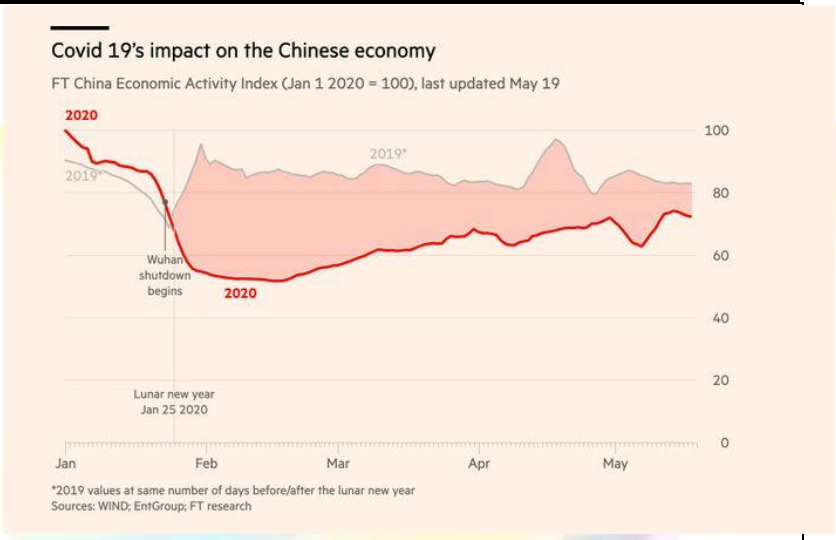

Graphic: Financial Times

Graphic: Financial Times

س3: يبدو لنا أن تصورك عن "الكساد الكبير [3]"مؤسس على أن تقهقر العولمة الأمريكية سيشعل فتيل صدمات العرض السلبية، وهذا التنبؤ عن تراجع العولمة نفسه قائم على فكرة أن كلا من أمريكا والصين قد وقعا في "مصيدة ثوقديديس [4]"حيث ستتغلب التوترات الجيوسياسية بين القوة العظمى المهيمنة وبين القوة المستجدة الصاعدة على المصلحة الذاتية

المالية بين الطرفين. هذا مرجح، ولكن بالنظر إلى الروابط العميقة المتبادلة بين كل من الاقتصاد الأمريكي والصيني والعلاقات الدافئة بين العديد من النخب المالية في أمريكا والصين، ألا يمكن القول أن التضامن الطبقي ستكون له الأسبقية على المنافسة بين القوى العظمى على عرش العالم؟ وبعبارة أخرى، ألا يدرك أصحاب القوة والنفوذ في كلا البلدين أن الخسارة المالية والاقتصادية ستكون فادحة إذا حدث هذا الانفصال السياسي؟ وإذا كان الأمر كذلك، ألا يمكن القول أن تصاعد خطابات شيطنة الآخر هي نتاج أوهام جماهيرية واستعراضات شعبوية من الجانبين؟.

-ج3: مبدئيًا، حجتي حول أن التضخم سيعود في نهاية المطاف لا تقوم فقط على توتر العلاقات الأمريكية-الصينية. ففي الواقع لدي أربع عشرة حجة منفصلة تحيطك علمًا بأسباب حدوث هذا التضخم. ومع ذلك، يبدو أن الجميع متفق على أننا على مشارف حرب باردة بين الصين وأمريكا. ولقد كنت في بكين في نوفمبر 2015 ضمن وفدٍ التقى شي جين بينج في قاعة الشعب الكبرى. وقد قضى الربع ساعة الأولى من خطابه في توضيح لماذا لن تقع الصين والولايات المتحدة في الفخ الثوقديديسي، وكيف أن صعود الصين لمصاف القوى العظمى سيكون تصاعدًا سلميًا.

ومنذ ذلك الوقت، انتُخب ترامب رئيسا للبلاد؛ والآن لدينا حرب تجارية شاملة وحرب تقنية وحرب تجارية وحرب مالية وحرب معلوماتية واستثمارية وهلم جرا من الحروب العابرة للحدود. انظر مثلا إلى التقنية: ستجد ما أعني من نزاع وحرب حقيقية. فكما نعلم مؤخرًا أنه تم حظر دخول وتداول منتجات شركة "HUAWEI" التقنية في البلاد الأمريكية. والآن نفرض قيودًا كاملة على كافة أشكال النقل التكنولوجي من وإلى الصين. وإذا كانت

الحكومة الأمريكية تزعم أن "5G" و"HUAWEI" بمثابة حصان طروادة بداخل الحصون الأمريكية، فحينها ستتحول الحرب التقنية إلى حرب تجارية شاملة، لأنك مادمت تشك في مصداقية منتج لفايف جي الآن مثلا، فإنك غدا ستشكك في باقي الالكترونيات الاستهلاكية التي تحوي بداخلها شرائح فايف جي، كجهاز صنع القهوة خاصتك مثلا أو الفرن الكهربائي و المحمصة الصغيرة. فإذا كان الصينيون يسترقون السمع عبر هاتفك الذكي، فإنهم يستطيعون ذلك عبر محمصتك. وفي اللحظة التي نتيقن فيها من أن فايف جي تتيح نقل المعلومات الخاصة إلى الصين، حينها سيكون طبيعيًا أن يحدث حظر لكافة الأجهزة المنزلية والإلكترونيات الصينية.

ومن كل هذا أقول، نعم الصراع يحتدم. ونحن على مقربة من إنشاء شبكة إنترنت داخلية splinternet ، الأمر فقط متوقف على كم ستكلف وبأي سرعة سيتم تنفيذها.

وستحدث حرب باردة بشكل حتمي بين الصين وأمريكا، وحتى مؤسسات السياسة الخارجية- الديمقراطيون والجمهوريون، والتي كان يعوّل عليها للحد من هذه الحرب وفي العمل على تحسين العلاقات مع الصين- أصبحوا في السنوات القليلة الماضية متشككين. فهم يقولون "إننا توقعنا أنه بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية فإنها ستصبح أكثر انفتاحا وأقل استبدادية وسلطوية" ولكن العكس هو ما حصل، فالصين تحت زعامة شي جين أضحت أكثر رأسماليةً وأكثر استبدادية، وبدلاً من كسب الوقت وإخفاء قوتها الحقيقية -كما أراد لها أن تفعل دينج شاو بينج- فإنها لا

تتوانى عن استعراض عضلاتها الجيوسياسية. وأمريكا تشعر بالخطر سواء صدق حدسها أم لم يصدُق.

وأنا لا أدلي ببيانٍ معياري الآن، أنا فقط أقرر حقيقة أننا وقعنا في فخ ثيوقديديس بالفعل. ومحل النزاع الآن يكمن في ما إذا كانت الحرب الوشيكة بين الطرفين ستكون حربا باردة أم حربا ساخنة دموية. واستنادًا إلى المعطيات التاريخية –وبنفس المعطيات الحالية تقريبا– آلت الأمور إلى حرب ساخنة في آخر 12 حلقة من أصل 16 حلقة تاريخية. سيحالفنا الحظ جدًا إن انتهت الأمور إلى حرب باردة.!

– س4: بعض القوميين من حزب ترامب والتقدميين المنحازين للقوة العاملة يرون بصيصَ أمل في أطروحتك يتمثل في كون أمريكا متجهة إلى إعادة التصنيع في البلاد من جديد. ولكنك تصر على أن عامة الأمريكيين سيعانون من سلبيات هذه الإعادة (أسعار أكبر للمستهلك) تحول دون التمتع بالمزايا الواضحة الأخرى (فرص عمل أكثر، مرتبات أكبر...). ووفقا لقولك، إعادة التصنيع لن يجلب أية وظائف للسكان، ولكنه فقط سيسرع من عملية الميكنة. وعند الحديث عن الميكنة، تصر على أن الأمريكيين سيكتوون بنيرانها متمثلة في (البطالة، أجور أقل من السابق لما حلت محله الروبوتات من أعمال) ولكن لن تعود أي فائدة على البلاد من مكاسب زيادة الإنتاجية التي ستتكفل بها الروبوتات ظاهريا.

ومن هُنا، ماذا تقول عمن يصفك طبقا لتوقعاتك وتنبؤاتك بـ "غراب البين" أي أنك نذير شؤم ولا تنظر إلى نصف الكوب الملآن أبدًا، بعكس ما تصدر نفسك بوصفك شخص واقعي موضوعي يرصد الحقائق ؟

-ج4: عندما تعيد عجلة التصنيع، فكل ما تفعله أنك تحرك الإنتاج من مناطق في العالم كالصين وبعض الأجزاء في آسيا -والتي لديها تكاليف عمالة أقل- إلى مناطق في العالم كأمريكا وأوروبا حيث تكاليف العمالة الباهظة. هذه حقيقة لا غبار عليها. فبم يجيبنا قطاع المؤسسات على هذا؟ إنهم سيقولون أن استبدال القوة العاملة بالروبوتات، الماكينات..إلخ.

وقد كنت منذ وقتٍ قريب في كوريا الشمالية، وقابلت حينها رئيس شركة هيونداي -ثالث أكبر صناعة سيارات في العالم- وقد أخبرني بالتالي: "إن في استطاعتنا بدءً من الغد أن نسيّر أعمال المصنع كافة بالروبوتات والاستغناء بالكلية عن العمال" ولكن الذي يمنعهم من ذلك أن للعمال نقابات قوية، ففي كوريا يستحيل طرد كل هؤلاء العمال، لأن لديهم عقود عمل مدى الحياة."

ولكن لنفترض جدلًا أنك أخذت أسبقية الإنتاج من مصنع كثيف العمالة في الصين -في أي صناعة تشاء- ثم مررته إلى مصنع ذي علامة تجارية جديدة في أمريكا، حيث لا إرث عمّالي عندك ولا حتى اتحاد عمال راسخ، فما المحصلة إذن؟ سيصّمم مصنعك لتشغيل أقل عدد ممكن من العمال. وأي مصنع جديد في أمريكا لن يخرج عن كونه ذا رأس مال كثيف وعمالة محدودة. وقد حدث ما أقول في العقد الأخير وهو في طريقه إلى التكرار بشكل موسع في حالة إعادة التصنيع داخل البلاد.

لذا، إعادة التصنيع لا يعني زيادة العمالة في البلاد، إنما يعني زيادة الإنتاج. وصحيح أن الإنتاجية ستزداد وقد تكون أرباح شركات إعادة توطين الإنتاج أعلى بقليل مما كانت عليه في الصين مثلا- وإن لم يكن مؤكدا

بشكل كامل، لأن التشغيل الآلي/الميكنة يتطلب الكثير من الاستثمارات الرأسمالية الباهظة- إلا أنك لن تحصل أبدا على فرص عمل كافية. فالتصور المستقبلي عن المصنع يتمثل في : رجل واحد يتحكم في ألف روبوت ورجل آخر ينظف الأرضية، وفي النهاية حتى عامل التنظيف هذا سيتم استبداله بماكينة "رومبا" المنظفة التي لا تسألك أجرًا ولا تمرض ولا تطالبك بساعات راحة في وسط اليوم، إنما تعمل باستمرار بمعدل 24 ساعة لمدة أسبوع.

مشكلتنا الأساسية اليوم تتمثل في اعتقاد الناس وجود تلازم بين ما يصب في مصلحة شارع الأموال "وول ستريت" وما هو في مصلحة الشارع الرئيسي. هذا لم يكن صحيحا بأي حال في يوم من الأيام حتى في فترة أزمة الاقتصاد العالمي عندما اعتدنا أن نقول "يتعين علينا أن ننقذ وول ستريت، لأن سقوطه يعني سقوط وانهيار أعمال الشارع الرئيسي"، فكيف كان رد فعل وول ستريت حينها؟ لقد طردوا العمال جمعيهم وإعادة تعيينهم جاءت على شكل مغاير، حيث عُينوا كعمال مؤقتين أو كعمال تحت الطلب Gig wokers و كعمال مستقلينfree-lancers ، وهلم جرا. إذن، هذا ملخص ما حدث في المحنة السابقة، والتاريخ سيعيد نفسه بشكل كبير، فكما نرى، تم تسريح ما يقارب 35 إلى 40 مليون عامل، وعند إعادة التعيين البطيء لهؤلاء العمال -أو لبعضهم بمعنى أصح- فإن عودتهم إلى العمل ستأخذ نفس الشكل السابق، حيث الدوام الجزئي، بلا فوائد أو مزايا تعاقدية وبالتأكيد بلا رواتب مرتفعة. وهذه الوسيلة الوحيدة لنجاة الشركات من الأزمة، لأن هذه الشركات تعتمد إلى حد كبير على الأصول، ومن ثم ينبغي خفض التكاليف؛ وكما هو معلوم، سيقع ذلك على

عاتق العمالة. وبالطبع تكاليف العمالة هي ما يستهلكونه، لذا في ظل التوازن –حيث تتكبّد كل الأسر تكاليف العمالة المنخفضة، فإن الدخل سيكون أقل، وسيضطر الناس إلى توفير النفقات خوفا من أي أزمة مستقبلية قادمة، ومن ثم يقل الاستهلاك جدًا. هذا باختصار لماذا يتجه المنحنى الاقتصادي إلى الحرف U.

هناك نار مشتعلة بين العمال وأصحاب العمل. ولعقد من الزمن، تم سحق العمال تمامًا، وفي قادم الأيام، سيتم سحقهم بدرجة أكبر.

والآن الصراع بين الشركات الصغيرة والشركات الكبيرة؛ ملايين الشركات الصغيرة في طريقها إلى الإفلاس. ونصف المطاعم في نيويورك ستُغلَق ولن تفتح أبوابها مجددًا. فكيف لهم أن ينجو؟ لقد وقعوا في محيط مليء بالمفترسات، حيث لن تنجو الأسماك الصغيرة أبدًا. تجار الجملة والشركات الصغيرة وبائعو الوجبات السريعة والسلاسل الكبيرة= كل هذا في طريقه إلى الزوال في اقتصاد ما بعد كورونا. لذا يمكن القول أن هناك صراعا محتدما بين كل من وول ستريت والبورصة، وبين وول ستريت (حيث البنوك الكبيرة والشركات العريقة) وبين الشارع الرئيسي العام (حيث القوة العاملة والشركات الصغيرة)، ولا جرم أن الفوز سيكون حليف الحيتان الكبيرة.

– س5: حسنا، نفهم مما سبق أن تشاؤماتك بشأن الوضع القادم تحوم حول عدم قدرة الحكومة الحالية على فض النزاع والانتصار للشارع الرئيسي، والوقوف بصف الشركات الصغيرة. ولكن فرضا أننا نصبناك حاكما مطلقا على البلاد غدا، فما السياسات التي ستتبعها وما القوانين

التي ستسنها لدعم موقف القوة العاملة وتجنب أو على الأقل تخفيف – تبعات الكساد الكبير؟.

–ج5: السوق كما هو مطلوب منه الآن في طريقه إلى جعل رؤوس الأموال أقوى وإلى جعل القوة العاملة أضعف. لذا، التغيير يعني أنك ستستثمر في القوة العاملة نفسها. وفر لهم تعليما سليما، شبكة انترنت اجتماعية آمنة، فإذا خسروا وظائفهم جراء صدمة تكنولوجية أو اقتصادية مثلا، فإنهم سيتلقون تدريبات على وظائف جديدة، ويحصلون على استحقاقات البطالة، والرعاية الصحية والاجتماعية المجانية. ولكن على العكس من ذلك، توجهات السوق الآن تؤول إلى عدم المساواة في الثروات والدخول. وهناك الكثير مما يمكن عمله لإعادة التوازن للبلاد، ولكنني لا أتوقع حدوث ذلك عما قريب. فإذا كان بيرني ساندرز من تقلد أمور البلاد بدلا من ترامب، لربما شجع على سياسات من هذا النوع. ولكن بالطبع بيرني في صف حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي الألماني وسياساته. بعبارة أخرى، كل من أنجيلا ميركل وبوريس جونسون على يسار بيرني ساندرز في نفس الصف من حيث الموقف السياسي الاجتماعي الديمقراطي. فقط بالمعايير الأمريكية يبدو بلشفيا.

وبالحديث عن ألمانيا، لقد ارتفعت البطالة عندهم بنسبة 1% فقط، وعندنا في أمريكا ارتفعت من 4 % إلى 20 % في ظرف شهرين. علاوة على خسارتنا الفادحة لثلاثين مليون وظيفة. في الوقت الذي خسر فيه الألمان 200 ألف وظيفة فقط. لماذا يعنينا هذا الأمر؟

لأن هذا يعني وجود مؤسسات اقتصادية بأفكار مختلفة. حيث يجلس العمال الألمان في مجالس إدارة الشركات نفسها، ومن ثم يتقاسم الجميع تكاليف الأزمات من عمال وشركات وحكومة.

-س6: في عام 2009، زعمت أنه إذا استمر العجز في الإنفاق - الحادث لمكافحة البطالة المرتفعة- إلى أجل غير مسمى فإن ذلك "سيغذي باستمرار العجز الكبير في الميزانية مما يؤدي لحدوث تضخم" وقد أصبت في التقدير الأول بشكل جلي، ولكن بعد عقد كامل من توسع مالي لم يفشل في إنتاج تضخم مالي مرتفع فقط، ولكن ما حدث أن التوسع المالي لم يكن كافيًا للوصول إلى هدف التضخم الذي قدّره بنك الاحتياطي الفيدرالي بسنبة 2.%

لذا، هل يمكن القول أنك أسأت تقدير السعة المالية الأمريكية آنذاك؟ وإن كنت قد بالغت في حساب الأضرار الناجمة عن الديون العامة الضخمة في الماضي، فما الذي يجعلك واثقا من أنك لا تعيد الكرة الآن؟.

-ج6: مبدئيا: لقد كنت في 2009 مؤيدا لوجود حوافز مالية أكبر مما حصلنا عليه وقتها. ولم أكن في صف (التوحيد المالي). وهناك فارق كبير بين الأزمة المالية العالمية وأزمة كورونا لأن أزمتنا السابقة كانت أزمة في إجمالي الطلب، مع عدم نسيان أزمة الإسكان. لذا يمكن القول أن السياسات النقدية لم تكن كافية وحدها، وكنا بحاجة إلى حوافز مالية لحل الوضع. والحوافز التي قدمها لنا أوباما كانت أقل مما يكفي. لذا، كانت الحوافز هي الاستجابة المثالية للوضع، أو على الأقل لفترة قصيرة، ومن ثم نفعّل سياسة التوحيد المالي.

ما زعمته حقا أنه على المدى القصير ستحدث صدمتا عرض وطلب. وبالطبع، على المدى القصير –إذا أردت تجنب الكساد– فإنك بحاجة إلي تفعيل الحوافز المالية والنقدية. وما أقوله أنك بمجرد أن تسجل عجزًا في الميزانية –لا بنسبة 3 % ولا 5 ولا 8– إنما بنسبة 15 أو 20% من إجمالي الناتج المحلي وكنت في الوقت نفسه في طريقك إلى تسييلها بالكامل –وهذا ما كان يفعله بنك الاحتياط الفيدرالي– فإنك رغم هذا لن تصاب بالتضخم على المدى القصير، لا في هذا العام ولا العام القادم، لأنك تعاني أصلا من ركود في الأسواق التجارية، وركود في أسواق القوة العاملة، وركود في أسواق السلع الأساسية، وهلم جرا.

في أزمتنا الحالية سيحدث تضخم في أعقاب كورونا، وهذا لأننا على مشارف صدمتي عرض سلبيتين كبيرتين. وقد تم تقييد الأسعار في السنوات العشر الأخيرة بفضل صدمتي عرض إيجابيتين، وبإسهامات من التقنيات الحديثة وعولمة رأس المال.

والآن العولمة تتقهقر إلى الخلف جراء ما ذكرناه من انفصال دولي ومن الحماية الجمركية وتجزئة السوق... الخ؛ لذا عندما تحدث صدمة العرض السلبية، فإن التقنية لن تسعفنا كما فعلت من قبل. إذا نظرنا إلى "فايف جي" فإن علامتي إيريكسن ونوكيا تكلفان 30% زيادة عما تكلفه فايف جي ماركة هواوي وبإنتاجية أقل بنسبة 20%. لذا في المجمل، استبدال الصيني بالمحلي سيكلفنا 50% فرق تكلفة تقريبا. ومن هنا حتى التقنية ستمثل صدمة عرض جديدة على الأبواب. لذا، لديك الآن قوتان كبيرتان تسيران في عكس الاتجاه كانتا تخففان الضغط على الأسعار، ولديك عائد نقدي ضخم من العجز المالي. فهل يذكرك ذلك بشيء ما؟

عام 1970، عندما كانت لدينا صدمتي عرض سلبيتين، تلاها في الفترة ما بين 73 –79 كل من حرب أكتوبر والثورة الإيرانية، ثم ماذا كانت المحصلة من كل هذا؟ كساد!

وأنا الآن لا أتحدث عن التضخم المفرط –كما في زيمبابوي أو الأرجنتين– ولا أتحدث عن 10% تضخم؛ إنه يكفي للتضخم أن يشكل أزمة بدءًا من نسبة 4% فيما فوق. وبعد ذلك، ستحتاج سندات الخزانة لعشر سنوات –والتي تملك اليوم أسعار فائدة قريبة من صفر بالمائة– إلى علاوة تضخم. ففكر إذن في سندات خزانة الأعوام العشر تلك، بعد خمسة أعوام من الآن سترتفع فائدتها من 1% إلى 5% بينما التضخم يرتفع من 0% تقريبا إلى 4%، ثم اسأل نفسك ماذا سيحل بالاقتصاد الحقيقي؟ يمكنني إجابتك: في الربع الأخير من عام 2018، عندما حاول بنك الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة إلى ما يزيد على 2%، لم يكن بوسع السوق الاحتمال؛ لذا فإننا لا نحتاج إلى التضخم المفرط في كل مكان لتحل بنا كارثة...

بعبارة أخرى، أنت تعزي المشكلات إلى ضعف الهيكل الاقتصادي، لكن حتى التضخم الطفيف قد يسبب أزمات، لأن الجهات الاقتصادية الرئيسية تعتمد على أسعار فائدة قريبة من الصفر.

وفي العقد الأخير، استمرت نسبة الدين إلى الناتج الإجمالي المحلي في أمريكا –وحتى عالميا– في الارتفاع. وارتفعت كذلك ديون المؤسسات والأسر. والسر في أننا نجونا من هذه الأزمة أنه بينما كانت نسبة الدين مرتفعة كانت نسبة تغطية الدين منخفضة[5]، في حين أنه كانت لدينا سياسة الأسعار الصفرية للفائدة أو الطويلة القريبة من الصفرية –أو كانت

سلبية في أوروبا واليابان- ولكن في المرة الثانية التي بدأ فيها الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة، فإن الذعر دب في البلاد.

وفي ديسمبر العام 2018، قال جيروم باول ":[6]أتدري، إننا واقفون عند نسبة 2.5 %، لم لا نرفعها إلى 3.25% مثلا. وسأواصل أيضا تشغيل الميزانية العمومية" وحينها انهار السوق تماما. وحينها في 2 يناير 2019 عاد باول من جديد ليقول: "أعتذر عن هذا، لقد كنت أمزح، لن أشدد السياسة الكمية من جديد ولن أرفع أسعار الفائدة" لذا فإن الاقتصاد لم يتمكن من الحصول على سعر فائدة أموال بنك الاحتياطي الفيدرالي البالغة 2.5%. وهذا من المفترض أنه أقوى اقتصاد في العالم، والآن تحوطه الكثير من الديون، وإذا ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل من الصفر إلى 3%، فإن الاقتصاد سوف ينهار تماما.

-س7: لقد كتبت أن حدوث صدمات العرض السلبية سيكون التقهقر العولمي أحد أسبابه، وذكرت أنه توجد إمكانية لصدمات أخرى بسبب التغيرات المناخية. فالعديد من العلماء يعتقدون أن الارتفاع المستمر في درجات الحرارة سيؤثر على توريد أثمن سلعنا الأساسية -الغذاء والماء. كيف يتمظهر المناخ في تحليلاتك الإحصائية؟

-ج7: لنتفق على أنني لست خبيرا في تغير المناخ. ولكن إحدى القوى العشرة التي ذكرت والتي أعتقد أنها ستؤثر في تعزيز سيناريو الكساد الاقتصادي تتمثل في الكوارث التي من صنع الإنسان. وتغير المناخ الذي ينتج ظواهر مناخية أكثر شدة في كل مرة -من جهة: الأعاصير والأعاصير الاستوائية والفيضانات؛ وعلى الجانب الآخر: الحرائق والتصحر والانهيار الزراعي- ليست كوارث طبيعية. فيقول العلم مثلا أن

هذه الأحداث القصوى أصبحت متكررة بشكل متزايد، وهي في طريقها إلى إحداث المزيد من الضرر سنشهده في أيامنا هذه لا بعد ثلاثين عامًا مثلا...

لذا التغير المناخي ظاهرة حقيقية. وتكاليفه الاقتصادية أصبحت أقصى ما يمكن. ففي أند ونسيا على سبيل المثال، قررت الحكومة نقل العاصمة من جاكرتا إلى مكان ما داخل البلاد لأن الفيضانات كانت على وشك ابتلاع عاصمتهم. وفي نيويورك، توجد خطط لبناء حائط حول مانهاتن بتكلفة 120 مليار دولار. ولكنهم تراجعوا عن القرار لأنه من وجهة نظرهم سيجعل هذا مدينتهم أشبه بالسجن القبيح. ومن ثم قرروا استبداله بشيء آخر قريب من جسر فرازانو، والذي سيكلفهم 120 مليار أخرى. وحتى هذا لن يفيد في شيء حيال المناخ.

نصت اتفاقية باريس للمناخ 2015 على أن هدفهم هو الحد من الاحترار العالمي ووقف ارتفاع الحرارة عند درجة ونصف مئوية، ثم قالوا فيما بعد عند درجتين مئويتين، والآن كل العلماء يقولون "إن هذه الاتفاقية تطوعية وليست إلزامية، وسنكون محظوظين جدا إذا توقفنا عند 3 درجات مئوية وربما 4 درجات مئوية بحلول نهاية هذا القرن"!! فكيف لنا أن نعيش في عالم ترتفع فيه درجات الحرارة ب4 درجات مئوية؟ بينما لا نقوم بأي شيء لتصحيح الوضع. إن هذه الاتفاقية الباريسية ليست إلا مزحة سخيفة؛ والأمر لا يتعلق بأمريكا و ترامب وحدهم، ولكن الصين أيضا لا تساهم في حل الوضع ولا الأوروبيون يفعلون شيئا يذكر حيال المسألة، إنها كلها أقوال بلا أفعال...

وأخيرا لدينا الأوبئة؛ هذه أيضا كارثة من صنع الإنسان. لأننا ندمر الأنظمة البيئية للحيوانات، ونضعهم في أقفاص –من خفافيش وأكلة نمل بنغولية مرورا بباقي المملكة الحيوانية– وهم يتفاعلون فيما بينهم ويخلقون فيروسات جديدة تنتشر في فصيل البشر. ففي البداية كان لدينا فيروس نقص المناعةHIV، تبعه السارس SARS تبعه كورونا الشرق الأوسط MERSتبعه أنفلونزا الخنازير، ثم فيروس زيكا، ثم فيروس إيبولا، والآن لدينا هذا الفيروس. ناهيك بوجود علاقة بين التغير المناخي والأوبئة، فلنفترض مثلا أن التربة الصقيعية في سيبيريا قد ذابت، فلربما وجدت فيروسات بداخلها منذ العصر الحجري، ونحن لا ندري أي شيء لعين قد يخرج من رحم هذه التربة، ما نعرفه أننا نجهل تماما ما نحن مقبلون عليه !

---

[1]للتوضيح نشير إلى ما يعرف بـ"منحنيات الركود": يستخدم الاقتصاديون أشكال الركود لوصف أنواع مختلفة من فترات الركود؛ ولا توجد نظرية أكاديمية محددة أو نظام تصنيف لأشكال الركود؛ بدلاً من ذلك، يتم استخدام هذه المصطلحات كاختزال غير رسمي لتوصيف فترات الركود والتعافي منها. والمصطلحات الأكثر استخدامًا هي منحنيات: على شكل حرفV ، وعلى شكل حرفU ، وعلى شكل حرفW ، وعلى شكل حرف L. تأخذ الأشكال أسماءها من الشكل التقريبي للبيانات الاقتصادية في الرسوم البيانية أثناء فترات الركود. يمكن أيضًا تطبيق الحروف للإشارة إلى عمليات التعافي) على سبيل المثال، "تعافي على شكل حرف.(V"

1– في حالة الركود/التعافي على شكل حرف :V يعاني الاقتصاد من فترة تراجع حادة ولكنها قصيرة؛ حيث يكون الركود الاقتصادي شديدا لكن

سرعان ما يتبعه انتعاش قوي. وهو الشكل الطبيعي للركود، حيث أن قوة الانتعاش الاقتصادي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحدة الركود الذي سبقه.

-2الركود على شكل حرف U يكون أطول من الركود على شكل حرفV ، ويتعافى ببطء. قد ينكمش الناتج المحلي الإجمالي لعدة أرباع، ولا يعود إلا ببطء شديد.

-3أما الركود على شكل حرف L يحدث عندما يعاني الاقتصاد من ركود حاد ولا يعود إلى خط النمو لسنوات عديدة، إن كان ذلك ممكنًا أصلا. فالانخفاض الحاد أو الانحدار يليه خط مستوٍ على شكلL ، وهو أشد أشكال الركود خطورة. -المراجع-

[2]صدمة العرض هي حدث يؤدي فجأة إلى زيادة أو نقصان في المعروض من سلعة أو خدمة، أو من السلع والخدمات بشكل عام. يؤثر هذا التغيير المفاجئ على سعر التوازن للسلعة أو الخدمة أو مستوى السعر العام للاقتصاد. ومن ثم تعني صدمة العرض السلبية: نقصان المعروض من السلعة . -المترجم

[3]الكساد الكبير أو الكساد العظيم Great depressionهي أزمة اقتصادية حدثت في عام 1929م ومرورا بعقد الثلاثينيات وبداية عقد الأربعينيات، وتعتبر أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين، وقد بدأت الأزمة بأمريكا ثم إلى بقية العالم بعد انهيار سوق الأسهم الأمريكي فيما عرف بالثلاثاء الأسود، أثمرت تلك الأزمة عن نتائج كارثية تمثلت في انخفاض متوسط الدخل الفردي وانكماش التجارة العالمية. - المترجم

[4]تعبير "مصيدة ثوقيديدس" ليشير إلى أن بزوغ قوة عظمى جديدة يبث الخوف في قلب القوة القديمة، مما يتسبب في نشوب حرب بين القوتين، وقد ذكرها المؤرخ ثوقيديدس-ثوقيديد عندما نشبت الحرب بين أثينا وإسبرطة لأن الأولى تنامت قوتها بشكل هدد الأخيرة. -المترجم

[5]خدمة الدين أو تغطية الدين: وهي النسبة بين التدفق النقدي للنشاط التشغيلي مقسوما على مجموع الديون. وهي تعني كافة المبالغ التي يتم سدادها مقابل الحصول على القروض وتشمل المصروفات والفوائد وعمولات الارتباط.. -المترجم

[6]جيروم باول : مصرفي ومحامي وسياسي أمريكي، ولد في 4 فبراير 1953 في واشنطن العاصمة -الولايات المتحدة. نشط في الحزب الجمهوري. وانتخب رئيس مجلس المحافظين للنظام الاحتياطي الفدرالي. -المترجم

https://atharah.com/why-our-economy-may-be-headed-for-a-decade-of-depression/

14 - الملفات السرية لمصلحة الضرائب الأمريكية

مجموعة من السجلات التي لم يسبق الاطلاع عليها تكشف كيفية تجنب الأغنياء دفع ضريبة الدخل

أثارة 16أكتوبر 2021

جيسي إيزنجر ، جيف إرنستهاوزن ، بول كيل ترجمة: منال الظاهري

حصلت ProPublica[1] على معلومات لا يمكن الوصول إليها بسهولة من مصلحة الضرائب توضح كيف أن المليارديرات مثل جيف

بيزوس وإيلون ماسك ووارن بافيت يدفعون القليل من ضريبة الدخل مقارنة بثروتهم الهائلة؛ وأحيانًا لا يدفعون شيئًا أصلاً.

في عام ٢٠٠٧ لم يدفع) جيف بيزوس (فلساً واحداً من ضرائب الدخل الفيدرالية، والذي كان ملياردير آنذاك، ويعتبر حالياً أغنى رجل في العالم، واستطاع تحقيق الأمر نفسه مرة أخرى في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٨ لم يدفع مؤسس تسلا (إيلون ماسك) -ثاني أغنى شخص في العالم- أي ضرائب دخل فيدرالية.

تمكن (مايكل بلومبرغ) من القيام بنفس الشيء في السنوات الأخيرة، وقام المستثمر الملياردير (كارل ايكان) بذلك مرتين. كما لم يدفع (جورج سوروس) أي ضريبة دخل لمدة ثلاث سنوات متتالية.

حصلت منظمة ProPublica على مجموعة كبيرة من بيانات دائرة الإيرادات الداخلية حول الإقرارات الضريبية للآلاف من أغنى الناس في البلاد، والتي تغطي أكثر من ١٥ عاماً، وتوفر البيانات نظرة غير مسبوقة داخل الحياة المالية لعمالقة أمريكا، بما في ذلك (وارن بافيت) و)بيل غيتس (و(روبرت مردوخ) و(مارك زوكربيرج)، وهي لا تُظهر فقط دخلهم وضرائبهم فحسب، ولكن أيضاً استثماراتهم وتداولات الأسهم ومكاسب القمار، وحتى نتائج عمليات التدقيق الضريبي.

وإذا ما جُمعت هذه المعلومات معاً، فإنها تهدم حجر الأساس في النظام الضريبي الأمريكي؛ وهو أن على الجميع دفع نصابهم العادل وأن الأغنياء منهم يدفعون أكثر من غيرهم، حيث تُظهر سجلات مصلحة الضرائب أن الأثرياء يستطيعون -من الناحية القانونية- دفع ضرائب

الدخل والتي لا تشكل سوى جزء ضئيل من مئات الملايين، إن لم يكن المليارات، فثروتهم تتزايد كل عام.

يعتمد الكثير من الأمريكيين بشكل كامل على دخلهم الشهري للعيش، ويدخرون مبلغاً ضئيلاً ويدفعون للحكومة الفيدرالية نسبة من دخلهم ترتفع كل ما زاد ما يجنونه.

في السنوات الأخيرة كانت الأسرة الأمريكية متوسطة الدخل تكسب حوالي ٧٠ ألف دولار سنوياً وتدفع ١٤٪ كضريبة، وقد تحقق أعلى معدل لضريبة الدخل هذا العام وهو ٣٧٪ للأزواج الذين تجاوزت أرباحهم ٦٢٨٣٠٠ دولار.

كما تُظهر السجلات الضريبية السرية التي حصلت عليها ProPublicaأن الأثرياء يتفادون هذا النظام بنجاح. فأصحاب المليارات في أمريكا يطبقون استراتيجيات تجنب الضرائب بمنأى عن الناس العاديين، حيث تعتمد ثروتهم على القيمة الهائلة لأصولهم مثل الأسهم والممتلكات، وطبقا للقانون الأمريكي لا تدخل هذه الممتلكات تحت الضريبة، مالم يبعها أصحابُها.

أجرت ProPublica تحليلاً غير مُسبق لكشف الوضع المالي للأثرياء في أمريكا، حيث قامت بمقارنة مقدار الضرائب التي يدفعها أغنى ٢٥ أمريكياً كل عام والذي قدرته مجلة فوربس بأن ثروتهم نمت في نفس الفترة الزمنية، وهو ما يُطلق عليه "المعدل الضريبي الواقعي"، وكانت النتائج صادمة، فوفقاً لمجلة فوربس فقد شهد هؤلاء الخمسة وعشرون شخصاً ارتفاعاً في ثروتهم بلغ ٤٠١ مليار دولار في الفترة ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٨، وكما تُظهر بيانات مصلحة الضرائب فقد بلغ مجموع ما قاموا بدفعه ١٣,٦

مليار دولار من ضرائب الدخل الفيدرالية في تلك السنوات الخمس، ومع أنه مبلغ ضخم إلا أنه يصل إلى معدل ضريبي حقيقي يبلغ ٣,٤٪ فقط.

وهو وضع مختلف تماماً بالنسبة للأمريكيين من الطبقة المتوسطة، فعلى سبيل المثال أصحاب الأجور في أوائل الأربعينات من العمر الذين جمعوا قدراً نموذجياً من الثروة بالنسبة لمن هم في مثل سنّهم. ففي الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨ شهدت هذه الأسر توسعاً في صافي الدخل بمعدل ٦٥ ألف دولار بعد الضرائب ويرجع ذلك في الغالب إلى ارتفاع قيمة مساكنهم، ولكن لأن الجزء الأكبر من أرباحهم كان رواتبهم الشهرية، فإن فواتيرهم الضريبية كانت تقريباً بنفس القدر أي ما يقارب ٦٢ ألف دولار في تلك الفترة.

	Wealth Growth	Total Income Reported	Total Taxes Paid	True Tax Rate
Warren Buffett *Berkshire Hathaway Inc.*	$24.3B	$125M	$23.7M	0.10%
Jeff Bezos *Amazon.com Inc.*	$99.0B	$4.22B	$973M	0.98%
Michael Bloomberg *Bloomberg LP*	$22.5B	$10.0B	$292M	1.30%
Elon Musk *Tesla Inc.*	$13.9B	$1.52B	$455M	3.27%

ولم يستطع أحد من بين الأغنياء الخمسة والعشرون تجنب الضريبة مثلما فعل (بافيت) وربما كان ذلك مفاجئاً نظراً لموقفه العلني كمدافع عن زيادة الضرائب على الأغنياء، ووفقاً لمجلة فوربس فقد ارتفعت ثروته بمقدار ٢٤,٣ مليار دولار بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، وأظهرت البيانات أن (بافيت) قد أبلغ عن دفع ضرائب مقدارها ٢٣,٧ مليون دولار على مدى

تلك السنوات. وهو شيء قابل للتحقيق بمعدل ضريبة حقيقي مقداره ٠,١٪ أو أقل من ١٠ سنتات لكل ١٠٠ دولار تضاف إلى ثروته.

وستستخدم ProPublica في الأشهر المقبلة بيانات مصلحة الضرائب التي حصلت عليها للكشف بالتفصيل عن طرق تفادي الأثرياء لدفع الضرائب واستغلال الثغرات والتهرب من مدققي حسابات الضرائب الفيدراليين.

لقد فهم الخبراء منذ فترة طويلة الخطوط العريضة لمدى قوة الضرائب المفروضة على الأثرياء في الولايات المتحدة، كما كانت الضرائب مصدر تساؤل لدى المتحررين؛ ولكن لا يظهر على الملأ سوى القليل من التفاصيل حول الأفراد أكثر من أي وقت مضى، فالمعلومات الضريبية من أكثر الأسرار التي يتم حراستها بطريقة مشدده من قبل الحكومة الفيدرالية.

وقد قررت منظمة ProPublica الكشف عن المعلومات الضريبية لبعض أثرياء أمريكا، فمن خلال رؤية بعض التفاصيل يمكن للجمهور فهم واقع النظام الضريبي في البلاد.

ولنلق نظرة على عام ٢٠٠٧، وهي إحدى السنوات التي لم يدفع فيها (بيزوس) أي ضرائب، في حين تضاعفت فيها أسهم شركة أمازون، ووفقاً لمجلة فوربس فقد ازدادت ثروته بمقدار ٢٤,٣ مليار دولار بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨.

والسؤال هو كيف يستطيع المرء الاستمتاع بمثل هذا التضخم في الثروة إذا كان يدفع ضريبة ما يكسبه في نهاية المطاف؟

في ذلك العام أبلغ (بيزوس) الذي قدم ضرائبه بالاشتراك مع زوجته آنذاك ماكنزي سكوت عن دخل بسيط –بالنسبة له– قدره ٦٤ مليون دولار،

ويرجع مصدرها إلى فوائد وأرباح الاستثمارات الخارجية، فقد تمكن من تعويض كل قرش كسبه مقابل خسائر من الاستثمارات الجانبية وخصومات مختلفة، مثل نفقات الفائدة على الديون وفئة "النفقات الأخرى" الغامضة.

في عام ٢٠١١ عندما استقرت ثروته تقريباً عند ١٨ مليار دولار قدم (بيزوس) إقراراً ضريبياً يفيد فيه بأنه خسر مبلغاً من المال وكان دخله في ذلك العام أكثر مما قابله من خسائر استثمارية، لأنه وفقاً لقانون الضرائب فقد قال إنه أقر بمبلغ قليل، حتى أنه ادعى حصوله خصم ضريبي قدره ٤٠٠٠ دولار لأطفاله.

وكان تجنبه للضرائب أكثر لفتاً للنظر إذا ما قمنا بالتدقيق في الفترة مابين ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٨ وهي الفترة التي حصلت فيها ProPublica على البيانات كاملة، ووفقاً لمجلة فوربس فقد زادت ثروة بيزوس بمقدار ١٢٧ مليار دولار لكنه أبلغ فقط عمّا مجموعه ٦,٥ مليار دولار من الدخل، ورغم أن مبلغ ١,٤ مليار دولار الذي دفعه من الضرائب يعتبر رقم هائل ومع ذلك فهو لا يشكل إلا ١,١٪ من ثروته.

وتأتي المعلومات التي توفرها بيانات مصلحة الضرائب في لحظة حاسمة، في الوقت الذي أصبحت قضية عدم المساواة في الثروة إحدى القضايا الشائكة في عصرنا، ويدرس الرئيس الأمريكي والكونغرس الزيادات الضريبية الأكثر تحقيقاً منذ عقود على ذوي الدخول المرتفعة، ولكن النقاش عن التغييرات التدريجية هيمن على الحديث الضريبي الأمريكي مثل ما إذا كان ينبغي أن يكون معدل الضريبة الأعلى ٣٩,٦٪ بدلاً من ٣٧٪.

وتظهر بيانات ProPublica أنه في حين سيدفع بعض الأمريكيين الأثرياء -مثل مديري صناديق التحوط- المزيد من الضرائب بموجب

مقترحات إدارة بايدن الحالية، فإن الحال لن تتغير بشكل ملحوظ بالنسبة للغالبية العظمى من الأثرياء.

تم توفير البيانات الضريبية لمنظمة ProPublica بعد أن نشرنا سلسلة من المقالات التي دققت في مصلحة الضرائب وكشفت المقالات كيف أعاقت سنوات من التخفيضات في الميزانية قدرة الوكالة على تطبيق القانون وكيف استفادت أكبر الشركات والأغنياء من ضعف مصلحة الضرائب. كما أظهرت كيف أن الناس في المناطق الفقيرة هم الآن أكثر عرضة للمراجعة من أولئك الذين في المناطق الغنية.

لا تكشف ProPublica عن كيفية حصولها على البيانات والتي أُعطيت لنا في شكلها الخام مع عدم وجود شروط أو استنتاجات، فقد أمضى مراسلو ProPublica أشهراً في معالجة وتحليل المواد لتحويلها إلى قاعدة بيانات قابلة للاستخدام.

ثم تحققنا من المعلومات من خلال مقارنة عناصرها بمجموعة من تفاصيل الضرائب العامة في وثائق المحكمة والكشف المالي للسياسيين والقصص الإخبارية وكذلك من خلال فحصها مع بيانات الأفراد الذين ترد معلوماتهم الضريبية في الدفين، تم طلب التعليق من كل شخص تم نشر معلوماته الضريبية في هذه القصة، وقال جميعهم بمن في ذلك (بافيت) و(بلومبرج) و(إيكان) بأنهم قاموا بدفع الضرائب المستحقة عليهم.

وقال متحدث باسم (سوروس) في بيان: "بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ خسر (جورج سوروس) وضع جل أمواله في استثماراته"، وبالتالي لم يكن مديناً لمصلحة الضرائب في تلك السنوات، وقد أيد السيد (سوروس) منذ فترة طويلة فرض ضرائب أعلى على الأمريكيين الأثرياء. ورفض ممثلو

(بيزوس) الشخصيون والشركات تلقي أسئلة مفصلة عن هذه المسألة، وقد حاولت ProPublica الوصول إلى (سكوت) من خلال محامي الطلاق الخاص بها وهو ممثلها الشخصي ولم يتم الرد من قبل أفراد الأسرة، وقد رد (ماسك) على استفسار أولي بعلامة استفهام ولكن بعد أن أرسلنا إليه أسئلة مفصلة لم يرد.

وقد اعترض أحد الملياردیرات المذكورين في هذه المقالة بحجة أن نشر المعلومات الضريبية الشخصية يعد انتهاكاً للخصوصية، وقد خلصنا إلى أن المصلحة العامة في معرفة هذه المعلومات في هذه اللحظة المحورية تفوق ذلك الشاغل المشروع.

وكانت عواقب السماح لأكثر الناس ازدهاراً بلعبة النظام الضريبي وخيمة، فقد ظلت الميزانيات الفيدرالية إلى جانب الإنفاق العسكري مقيدة لعقود من الزمان. كما انهارت الطرق والجسور وذبلت الخدمات الاجتماعية، كما أن ملاءمة الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية موضع تساؤل دائم.

هناك مسألة أكثر جوهرية من مسألة البرامج التي تحصل على تمويل أم لا، إذ تعتبر الضرائب نوع من أنواع التضحية الجماعية، لا أحد يرغب بإعطاء أمواله التي اكتسبها بشق الأنفس للحكومة، ولكن يتم الاستمرار بتطبيق النظام طالما يُنظر إليه على أنه عادل.

ففي تحليلنا للبيانات الضريبية لأغنى ٢٥ أمريكياً يحدد كمياً مدى الظلم الذي أصبح عليه النظام، وبحلول نهاية عام ٢٠١٨ بلغ مجموع ثروة ال٢٥ تريليون دولار.

وعلى سبيل المقارنة فإن الأمر يتطلب ١٤,٣ مليون من الأمريكيين أصحاب الأجور العادية لمعادلة نفس القدر من الثروة.

في عام ٢٠١٨ بلغت قيمة الضرائب الفيدرالية لأغنى ٢٥ أمريكي ١,٩ مليار دولار، أما فاتورة أصحاب الأجور فقد بلغت ١٤٣ مليار دولار.

ولا تظهر الوثائق التأسيسية للدولة فكرة فرض ضريبة منتظمة على الدخل ناهيك عن فرض ضريبة على الثروة، في الواقع فإن المادة ١ من دستور الولايات المتحدة تحظر فرض ضرائب مباشرة على المواطنين في أغلب الظروف، وهذا يعني أن الحكومة الأمريكية مولت نفسها بشكل رئيس على مدى عقود من خلال فرض الضرائب غير المباشرة مثل التعريفات الجمركية والرسوم على السلع الاستهلاكية مثل التبغ والكحول.

ومع اقتراب دفع تكاليف الحرب الأهلية فرض الكونغرس ضريبة دخل وطنية في عام ١٨٦١، ساعد الأثرياء في فرض إلغائها بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب، وكان من الممكن أن يتفاقم موقفهم فقط من حقيقة أن القانون يتطلب الكشف العلني، فعلى سبيل المثال يبلغ الدخل السنوي اليوم لـ(وليام أستور) يساوي ١,٣ مليون دولار، و ٥٧٦٠٠٠ دولار لـ(كورنيليوس فاندربيلت) وتم إدراجه في صفحات صحيفة نيويورك تايمز في ١٨٦٥.

وبحلول أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان التفاوت في الثروة حاداً بالإضافة إلى تغير المناخ السياسي، فقد بدأت الحكومة الاتحادية في التوسع وأنشأت وكالات لحماية الغذاء والعمال وما هو أكثر من ذلك، فقد كانت بحاجة إلى التمويل ولكن التعريفات الجمركية كانت تصعب على الأمريكيين العاديين أكثر من الأغنياء، وكانت المحكمة العليا

قد رفضت قانوناً في عام ١٨٩٤ كان من شأنه أن يفرض ضريبة دخل، لذا تحرك الكونغرس لتعديل الدستور.

وتم اعتماد التعديل السادس عشر في عام ١٩١٣ مما أعطى الحكومة سلطة وضع وتحصيل الضرائب على الدخل بغض النظر عن مصدره.

ومع اقتراب دفع تكاليف الحرب الأهلية فرض الكونغرس ضريبة دخل وطنية في عام ١٨٦١ وفي عام ١٩١٨ كانت ١٥٪ من الأسر الأمريكية فقط مدانة بدفع الضرائب، ووفقاً للمؤرخ (دبليو إليوت باونلي) قامت نسبة ١٪ بدفع ٨٠٪ من الإيرادات التي تم جمعها.

ولكن يبقى السؤال: ما الذي يمكن أن يحسب كدخل ومالذي لا يمكن أن يحسب؟ في عام ١٩١٦ حصلت امرأة تدعى (ميرتل ماكومبر) على أرباح أسهمها في Standard Oil of California ، وبحسب القانون الجديد فقد كانت مدينة بدفع الضرائب غير أن الأرباح لم تكن نقدية بل جاءت على شكل حصة إضافية لكل سهمين كانت تحتفظ بهما مسبقاً، وقامت بدفع الضرائب ثم رفعت دعوى قضائية. نعم لقد أصبحت أكثر ثراءً بعض الشيء لكنها لم تحصل على أي مال لذلك قالت بأنها لم تتلق أي دخل.

وكانت المحكمة العليا قد رفضت قانوناً في عام ١٨٩٤ كان من شأنه أن يفرض ضريبة دخل، ففي قضية (آيزنر) ضد (ماكومبر) حكمت المحكمة العليا أن الدخل مستمد فقط من العائدات المالية، ويحتاج الشخص إلى بيع أصول أسهم أو سندات أو بناء وجني بعض المال قبل أن يتم فرض ضرائب عليه.

ومنذ ذلك الحين أصبح أساس النظام الضريبي الأمريكي الراسخ هو أن الدخل لا يأتي إلا من العائدات وعندما يتم تحقيق المكاسب يتم فرض ضرائب على الأجور، وعلى الأرباح النقدية وعلى الأرباح من بيع الأصول، ولكن إذا كان دافع الضرائب لم يبع أي شيء فلا يوجد دخل وبالتالي لا توجد ضريبة.

كان النقاد المعاصرون لـ (ماكومبر) و(فيرين) ذوي بصيرة، ووفقاً لما ذكرته الباحثة (مارجوري كورنهاوزر) هاجم (كورديال هال) عضو مجلس الكونغرس المعرف باسم (أبو ضريبة الدخل) هذا القرار، وتوقع هال أن يصبح تجنب دفع الضرائب أمراً شائعاً وحذر (هال) من أن الحكم قام بعمل ثغرة كبيرة مما سمح للصناعيين ببناء شركات والاقتراض مقابل السهم لدفع نفقات المعيشة، وقال إن باستطاعة أي شخص العيش على قيمة أسهم شركته دون بيعها وبالطبع دون دفع أي ضريبة.

ولن تصبح تنبؤات (هال) واقعية إلا بعد عقود، مدفوعة بسلسلة من التغيرات الاقتصادية والقانونية والثقافية التاريخية التي بدأت تكتسب زخماً في سبعينيات القرن العشرين، وقبلت هيئة مكافحة الاحتكار على نحو متزايد عمليات الاندماج وتوقفوا عن محاولة تفكيك الشركات الضخمة، من جانبها أصبحت الشركات مهووسة بقيمة أسهمها أكثر من أي شيء آخر، وقد ساعد ذلك في زيادة عدد الشركات المتجانسة في الأربعين عاماً الماضية بدءاً من Microsoft و Oracal في الثمانينات والتسعينات وحتى Amazon و Google و Facebook و Apple اليوم، والتي تركز غالباً على ملكيتها وهوامش ربحها المرتفعة وأسعار أسهمها الغنية. وقد خلق الاقتصاد أن الفائز يأخذ كل شيء من ثروات حديثة غير أن

بعض التدابير تتفوق عليها؛ مما دفع ذوي الطبقة العادية إلى استخدام مجموعة من التقنيات الغير متاحة لتلك الوسائل الأقل التفافاً على النظام الضريبي. ومن المؤكد أن من بينهم المتهربين من الضرائب غير المشروعة ولكن تبين أن أصحاب المليارات ليسوا مضطرين للتهرب من الضرائب بشكل غريب وغير مشروع بل يمكنهم تجنبها بشكل روتيني وقانوني.

يعمل معظم الأمريكيين بكد لكسب عيشهم وعندها فإنهم يحصلون على رواتبهم بالإضافة لدفع للضرائب، وترى الحكومة الفيدرالية أن كل دولار يكسبه العامل يعتبر دخلاً ويستقطع أصحاب العمل الضرائب مباشرة من رواتبهم؛ بينما ليس للعاملين في (بيزوس) حاجة لتقاضي أي رواتب طالما تم تحديد أجور) بيزوس (في Amazon عند مستوى الطبقة المتوسطة البالغ حوالي ٨٠٠٠٠ دولار سنوياً.

كانت هناك بعض المنافسة امتدت لسنوات بين نخبة المؤسسين والمدراء التنفيذيين لتقليل الاستقالات، فقد تقاضى (ستيف جوبز) راتباً مقداره دولار واحد فقط عندما عاد إلى Apple عام ١٩٩٠ Facebook . و Oracal و Google فعلوا الشيء نفسه مع كل من (زوكربيرج) و(لاري أليسون) و(لاري بيج).

ومع ذلك فهي لا تعتبر مبادرة لإنكار الذات كما تبدو؛ حيث يتم فرض ضرائب مرتفعة على الأجور.

وقد أقرّ أغنى ٢٥ أمريكياً بأجور بلغت ١٥٨ مليون دولار في عام ٢٠١٨ وفقاً لبيانات مصلحة الضرائب، وهذا مجرد ١,١٪ مما تم إدراجه في نماذج الضرائب الخاصة بهم كدخل إجمالي تم الإبلاغ عنه، أما الباقي

فقد جاء في الغالب من أرباح الأسهم وبيعها أو بيع السندات أو الاستثمارات الأخرى التي تفرض عليها ضرائب بمعدلات أقل من الأجور.

وكما توقع عضو الكونغرس (هال) منذ فترة طويلة فإن الأثرياء عادة ما يتمسكون بالأسهم في الشركات التي أسسوها، ولذا يجلس العديد من جبابرة القرن الحادي والعشرين على جبال تعرف باسم "المكاسب غير المحققة" التي يتقلب حجمها الإجمالي كل يوم مع ارتفاع وهبوط أسعار الأسهم، ووفقاً للاقتصاديين في جامعة كاليفورنيا بيركلي (إيمانويل سايز) و(غابرييل زوكمان) من بين ٤,٢٥ تريليون دولار من الثروة التي يملكها الملياردير الأمريكيون مالم يتم تحقيقه كان حوالي ٢,٧ تريليون دولار.

وقد تمسك (بافيت) بأسهمه في الشركة التي أسسها، كما فعل (وبيركشاير هاثاواي) بالتكدس الذي يملكه و(جيكو دوراسيل) وحصص كبيرة في American Express و Cocacola وقد سمح ذلك لـ (بافيت) إلى حد كبير بتجنب تحويل ثروته إلى دخل، وفي الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨ سجل إيرادات سنوية تتراوح بين ١١,٦ مليون دولار و٢٥ مليون دولار. قد يبدو هذا كثيراً لكن يحتل (بافيت) المرتبة السادسة فثي العالم حيث تبلغ ثروته ١١٠ مليار دولار وفقاً لتقديرات فوربس، وفي مايو ٢٠٢١ أفاد ما لا يقل عن ١٤٠٠٠ من دافعي الضرائب الأمريكيين في عام ٢٠١٥ عن دخل أعلى منه وفقاً لبيانات مصلحة الضرائب.

هناك أيضاً استراتيجية أخرى يعتمد عليها (بافيت) لتقليل الدخل وبالتالي تقليل الضرائب.

فعلى سبيل المثال، لاتدفع بيركشاير أرباحاً، والعديد من الشركات تدفع كل ثلاثة أشهر لأولئك الذين يملكون أسهمهم، ولذا فكثيراً ما جادل (بافيت)

بأنه من الأفضل استخدام هذه الأموال للعثور على استثمارات لبيركشاير من شانها ان تزيد من قيمة الأسهم التي يمتلكها هو ومستثمرون آخرون، ولو كانت بيركشاير قد قدمت عرضاً قريباً من متوسط أرباح الأسهم في السنوات الأخيرة لكان (بافيت) قد تلقى أكثر من مليار دولار من إيرادات الأرباح وكان مديناً بمئات الملايين من الضرائب كل عام.

وقد حاكت العديد من شركات وادي السليكون وتكنولوجيا المعلومات نموذج (بافيت) متجنبة أرباح الأسهم على الأقل لبعض الوقت، ففي الثمانينات والتسعينات عرضت شركات مثلMicrosoft :، Oracal، على المساهمين نمواً هائلاً في الأرباح ولكنها لم تدفع شيئاًGoogle .، Facebook، Amazon، Tesla، لايدفعون أرباح الأسهم.

في رد مكتوب بالتفصيل دافع (بافيت) عن ممارساته لكنه لم يتطرق مباشرة إلى حساب معدل الضريبة الحقيقي لـProPublica ، وكتب "مازلت أعتقد أنه يجب تغيير قانون الضرائب بشكل كامل" وأضاف أنه يعتقد بأن توارث المبالغ الضخمة غير مرغوب في مجتمعنا.

وقد أيدت الغالبية العظمى من حملة أسهم بيركشاير قرار عدم دفع أية أرباح وقد كتب "لا أتذكر أي شركة عامة وكبيرة قد اتحد مساهموها في معتقداتهم بخصوص إعادة الاستثمار"، وأشار إلى أن بيركشاير هاثواي تدفع ضرائب كبيرة على الشركات، حيث تمثل ١,٥٪ من إجمالي ضرائب الشركات الأمريكية في ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

وأكد (بافيت) من جديد أنه بدأ في التخلي عن ثروته الهائلة ويخطط في نهاية المطاف للتبرع بنسبة ٩٩,٥٪ منها للجمعيات الخيرية، وقال "أعتقد أن الأموال ستكون ذات فائدة اجتماعية أكبر إذا تم صرفها بشكل

خيري أكثر مما لو استخدمت لخفض الديون الأمريكية المتزايدة بشكل طفيف."

فكيف يدفع أصحاب المليارات فواتيرهم الضخمة بينما يختارون رواتب دولار واحد ويتشبثون بأسهمهم؟ ووفقاً للوثائق العامة والخبراء فإن الجواب بالنسبة للبعض هو اقتراض الكثير من المال.

بالنسبة للأشخاص العاديين فإن اقتراض المال غالباً ما يكون شيئاً بدافع الضرورة، لشراء سيارة أو منزل، ولكن بالنسبة للأثرياء يمكن أن تكون وسيلة للوصول إلى المليارات دون وجود دخل وبالتالي وجود ضريبة لذلك الدخل.

وتوفر الحسابات الضريبية حافزاً واضحاً لذلك، فإذا كنت تملك شركة وتتقاضى راتباً ضخماً فستدفع ٣٧٪ من ضريبة الدخل على الجزء الأكبر منها، وعند بيع الأسهم عليك أن تدفع ٢٠٪ في ضريبة الأرباح الرأسمالية وتفقد بعض السيطرة على شركتك، ولكن هذه الأيام عند الحصول على قرض سوف يتم دفع مبلغ فائدة من رقم واحد وليس ضريبة، وبما أن القروض يجب أن تسدد، فإن مصلحة الضرائب لا تعتبرها كدخل بالنسبة لهم، وعادة ما تحتاج البنوك إلى ضمانات ولكن الأثرياء يستطيعون الحصول عليها بسهولة.

ولذا فإن الغالبية العظمى من القروض لا تظهر في السجلات الضريبية التي حصلت عليها ProPublica لأنه لا يتم الكشف عنها عموماً لمصلحة الضرائب، ولكن في بعض الأحيان يتم الكشف عن القروض في إيداعات الأوراق المالية، ففي عام ٢٠١٤ على سبيل المثال

كشفت شركة Oracal أن رئيسها التنفيذي (إليسون) كان لديه خط ائتمان مضمون بنحو ١٠ مليار دولار من أسهمه.

وفي العام الماضي ذكرت Tesla أن (ماسك) تعهد بتقديم ٩٢ مليون سهم بلغت قيمتها نحو ٥٧,٧ مليار دولار حتى ٢٩ مايو ٢٠٢١ كضمان على القروض الشخصية.

باستثناء عام واحد عندما حصد أكثر من مليار دولار من الأسهم، فإن فواتير (ماسك) الضريبية لا تعكس بأي حال من الأحوال الثروة التي يملكها تحت تصرفه. ففي عام ٢٠١٥ دفع ٦٨٠٠٠ دولار ضريبة دخل، وفي عام ٢٠١٧ كانت ٦٥٠٠٠ دولار، أما في ٢٠١٨ لم يدفع أي ضريبة، وبين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ كان معدل الضريبة الحقيقي ٣,٢٧٪.

تقدم سجلات مصلحة الضرائب لمحات عن القروض الضخمة الأخرى، ففي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ لم يدفع المستثمر (كارل إيكان) الذي يحتل المرتبة ٤٠ بين أغنياء أمريكا في قائمة فوربس أي ضرائب دخل على الرغم من الإبلاغ عما مجموعه ٥٤٤ مليون دولار من إجمالي الدخل الذي تعرفه مصلحة الضرائب بأنه أرباح ناقص بنود مثل مدفوعات فوائد قروض الدراسة أو النفقة، وكان إيكان قد حصل على قرض غير مسدد من ١,٢ مليار دولار من أحد بنوك أمريكا من بين عدة قروض أخرى وفقاً لبيانات مصلحة الضرائب، من الناحية الفنية تم على الأقل تأمين الرهن العقاري من قبل شقق بنتهاوس مانهاتن وغيرها من الممتلكات.

يعتبر الاقتراض مفيد لـ (إيكان) من عدة نواحي: يحصل على مبالغ نقدية ضخمة لشحن عائدات استثماره، ثم يحصل على خصم الفائدة من

ضرائبه، وفي المقابل أوضح إيكان أنه يبلغ عن أرباح وخسائر إمبراطوريته التجارية على ضرائبه الشخصية.

واعترف (إيكان) بأنه مقترض كبير "أنا أقترض الكثير من المال" وردّاً على سؤال حول ما إذا كان يأخذ قروضاً أيضاً لخفض فاتورته الضريبية فقد قال: "لا على الإطلاق، الاقتراض هو بمثابة الفوز بالنسبة لي، أنا أستمتع بالمنافسة كما أستمتع بالفوز."

وقال إن الدخل الإجمالي المعد بالنسبة له ليس سوى لغرض التضليل، وذكر أنه بعد أن أخذ مئات الملايين من الخصومات مقابل الفائدة على قروضه سجل خسائر ضريبية لكلا العامين: "لم أجنِ المال لأن اهتماماتي كانت أعلى بكثير من التركيز على دخلي."

وردّاً على سؤال حول ما إذا كان من اللائق عدم دفع أي ضريبة في سنوات معينة، قال (إيكان) أنه يشعر بعدم الراحة تجاه هذا السؤال وقال: "هناك سبب وراء تسميتها بضريبة الدخل، والسبب هو سواء كنت فقيراً أو غنياً أو حتى إذا كنت Apple نفسها، إذا لم يكن لديك دخل فإنه لا يتوجب عليك دفع الضرائب" وأضاف: "هل تعتقد أن الشخص الغني يجب أن يدفع الضرائب بجميع الأحوال؟ لا أعتقد أن هذا الأمر له علاقة وثيقة، كيف يمكنك أن تسألني سؤالاً كهذا؟."

قد يشكك البعض في تحليلنا لمدى ضرورة دفع الأثرياء للضرائب، فقد يزعمون أن مالكي الشركات معرضون لدفع الضرائب المفروضة على شركاتهم، كما أنه قد يصعب على بعض أصحاب المليارات تجنب الحصول على الدخل وبالتالي دفع الضرائب، وبعد الوفاة هناك ذلك

المصطلح الشائع وهو شرط نهائي لعدم التهرب وهو الضريبة العقارية التي تفرض معدل ضريبة حاد على المبالغ التي تزيد عن ١١,٧ مليون دولار.

وجدت ProPublica أن أياً من هذه العوامل لا يغير الصورة الأساسية وهي تحصيل ضرائب الشركات.

ويقول خبراء الاقتصاد أنه عندما تدفع الشركات لهم فإن هذه التكاليف تنتقل إلى مالكي الشركات أو عمالها أو حتى المستهلكين، وتختلف النماذج ولكنها تفترض عموما أن كبار حملة الأسهم يتحملون نصيب الأسد.

ومع ذلك فقد انخفضت الضرائب المفروضة على الشركات في العقود الأخيرة مما جعله العصر الذهبي لتجنب الضرائب على الشركات، دفعت شركات مثلGoogle :، Facebook، Microsoft، Apple، في كثير من الأحيان ضرائب شركات أمريكية قليلة أو معدومة من خلال إرسال الأرباح إلى الخارج.

وبالنسبة لبعض أغنى الناس في البلاد وخاصة بيزوس وماسك فإن إضافة ضرائب الشركات إلى المعادلة لن يغير أي شيء على الإطلاق، بينما هناك شركات أخرى مثل بيركشاير هاثواي و وول مارت لا تدفع أكثر من ذلك، مما يعني أن ضريبة الشركات يمكن أن تضيف عبئاً آخر بالنسبة لأشخاص مثل (بافيت والتون).

وصحيح أيضاً أن بعض أصحاب المليارات لا يستطيعون تجنب الضرائب عن طريق تجنب على الحصول على دخل، ففي عام ٢٠١٨ أقر تسعة من ال ٢٥ الأغنياء بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار من الدخل وثلاثة بأكثر من مليار دولار.

وعلى الرغم من البيانات التي حصلت عليها ProPublica فإنه في مثل هذه الحالات يظهر أن الملياردیرات لديهم لائحة من خيارات تجنب الضرائب لتعويض مكاسبهم باستخدام الائتمانات والخصومات (التي يمكن أن تشمل التبرعات الخيرية) أو الخسائر لخفض أو حتى تصفير فواتير الضرائب الخاصة بهم، وفي بعض الفرق الرياضية الخاصة التي تقدم مثل هذه الصفقات المربحة التي ينتهي حال أصحابها بدفع معدلات ضريبية أقل بكثير من لاعبها المليونير، وتملك مبان تجارية أخرى ترتفع قيمتها باستمرار ولكن مع ذلك يمكن استخدامها للتخلص من الخسائر الورقية التي تعوض الدخل.

يبلّغ (مايكل بلومبرغ) -وهو رقم ١٣ بين أغنياء أمريكا حسب قائمة فوربس- عن دخل مرتفع لأن أرباح الشركة الخاصة التي يديرها تتدفق إليه بشكل رئيسي.

وقد بلغ دخله عام ٢٠١٨، ١,٩ مليار دولار، وعندما يتعلق الأمر بضرائبه يتمكن (بلومبرغ) من خفض فاتورته باستخدام الخصومات التي تحققت بفضل التخفيضات الضريبية التي تم تمريرها خلال إدارة (ترامب) والتبرعات الخيرية التي بلغت ٩٦٨,٣ مليون دولار والائتمانات لدفع الضرائب الأجنبية، وكانت النتيجة النهائية أنه دفع ضريبة تساوي ٧٠,٧ مليون دولار على ما يقارب ٢ مليار دولار من الدخل، وهذا لا يعادل سوى معدل ضريبة الدخل التقليدي وهو ٣,٧٪.

بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ كان لدى (بلومبرغ) معدل ضريبي حقيقي قدره ١,٣٠٪. وأشار متحدث باسم (بلومبرغ) في بيان إلى أن الأخير دعا إلى مجموعة متنوعة من الزيادات الضريبية على الأثرياء، وكتب المتحدث

أن (مايك بلومبرغ) يدفع الحد الأقصى لمعدل الضريبة كما ينص القانون على جميع المدخولات الفيدرالية والحكومية والدخل الخاضع للضريبة على المستوى المحلي والدولي، واستشهد بعطائها الخيري حيث قدم الحسابات التي تثبت أن مجموع ما يقدمه (مايك) للجمعيات الخيرية ويدفعه كضرائب يبلغ حوالي ٧٥٪ من دخله السنوي.

كما أشار البيان إلى ما يلي: إن الإفصاح عن الإقرارات الضريبية للمواطن العادي ينبغي أن يثير مخاوف حقيقية بشأن الخصوصية بغض النظر عن الانتماء السياسي أو وجهات النظر بشأن السياسة الضريبية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لا ينبغي لأي مواطن عادي أن يخشى الإفصاح بشكل غير قانوني عن ضرائبه، ونحن نعتزم استخدام جميع الوسائل القانونية المتاحة لنا لتحديد أي كيان فردي أو حكومي سرب هذه الوسائل وضمان تحمله مسؤولياتها.

بعد عقود من تراكم الثروة من المفترض أن تكون الضريبة العقارية في نهاية المطاف بمثابة دعم، مما يسمح للسلطات بفرصة أخذ قطعة من الثروات العملاقة قبل أن تنتقل إلى جيل جديد، ولكن في حقيقة الأمر فإن الاستعداد للموت اشبه بالمرحلة الأخيرة من مراحل تجنب الضرائب بالنسبة للأثرياء.

لخص أستاذ قانون الضرائب في جامعة جنوب كاليفورنيا McCaffery الوضع بأكمله في شعار " :اشتر، اقترض، مُت."

إن فكرة الوفاة كفائدة ضريبية تبدو متناقضة، فعادة عندما يبيع شخص ما أحد الأصول حتى قبل دقيقة من وفاته فإنه مدين بضريبة أرباح رأس المال بنسبة ٢٠٪، لكنها تتغير بعد الوفاة ولا تفرض ضرائب على أي

أرباح رأسمالية حتى تلك اللحظة، وهذا يسمح للأغنياء وورثتهم بتجنب دفع المليارات من الضرائب، ويعترف الخبراء من مختلف الفئات السياسية على نطاق واسع بأن تلك القاعدة تعتبر عيباً في المدونة.

ثم تأتي ضريبة العقارات بنسبة ٤٠٪ وهي من بين أعلى الضرائب في القانون الاتحادي، ومن المفترض أن تعطي هذه الضريبة الحكومة فرصة أخيرة للحصول على جزء من كل تلك المكاسب غير المحققة وغيرها من الأصول التي يتهافت عليها أغنى الأمريكيين خلال حياتهم.

على الرغم من البيانات الإجمالية لمصلحة الضرائب والبحوث الضريبية وما يتساقط قليلاً في الساحة العامة حول التخطيط العقاري للأثرياء التي يمكن أن تلخّص بسهولة تحول ما يقرب من نصف قيمة ممتلكاتهم، العديد من الأغنياء قاموا بإنشاء مؤسسات العطاء الخيري والتي توفر خصومات ضريبية خيرية كبيرة خلال حياتهم وتجاوز الضريبة العقارية عندما يموتون.

ويقدم مدراء الثروات للعملاء مجموعة من الصناديق الائتمانية المبهمة والمعقدة التي تسمح لأغنى الأمريكيين بإعطاء مبالغ كبيرة لورثتهم دون دفع الضرائب العقارية، وتلقي بيانات مصلحة الضرائب التي حصلت عليها ProPublica بعض الضوء على التخطيط العقاري للأثرياء والتي تبين المئات منها.

والنتيجة هي أن الثروات الضخمة التي يمكن أن تمر وتتناقل بطريقة سليمة إلى حد كبير من جيل إلى آخر.

ومن بين أغنى ٢٥ شخصاً في أمريكا اليوم حوالي ربعهم ورثة: ثلاثة هم ورثة والتون، واثنان من ثروة حلويات Mars وواحد ابن (استي لودر).

وفي العام ونصف العام الماضيين توفي مئات الآلاف من الأمريكيين بسبب كوفيد-١٩ في حين طرد الملايين من العمل، ولكن واحدة من أكثر الفترات كآبة في التاريخ الأمريكي تبين أنها واحدة من أكثر الفترات ربحاً للملياردیرات، وأضافوا ١,٢ تريليون دولار إلى ثرواتهم من يناير ٢٠٢٠ إلى نهاية ابريل من هذا العام وفقاً لمجلة فوربس.

وهذا الكسب غير المتوقع يعتبر أحد العوامل التي أدت بالبلاد إلى نقطة انقلاب، وهي نقطة تعود إلى نصف قرن من التفاوت المتزايد في الثروة والأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ والتي خلفت للكثيرين أضراراً اقتصادية دائمة، لأن التاريخ الأمريكي غني بمثل هذه المنعطفات، فقد كانت هناك أعمال مشهورة للمقاومة الضريبية مثل حزب الشاي في بوسطن، تصدت لها أحزاب أقل شهرة منها لجعل الأغنياء يدفعون أكثر.

وقبل أكثر من نصف قرن ظهرت واحدة من هذه الحوادث كما لو أنها قد تثير تغييراً كبيراً، فقد صدم وزير المالية السابق (جوزيف بار) الأمة عندما كشف أن ١٥٥ أمريكياً يكسبون أكثر من ٢٠٠ ألف دولار (حوالي ١,٦ مليون دولار اليوم) لم يدفعوا أي ضرائب، وقال لمجلس الشيوخ إن هذه المجموعة تضم ٢١ مليونيراً.

وقال (بار): "إننا نواجه الآن احتمالية حدوث ثورة من قبل دافعي الضرائب إذا لم نقم قريباً بعمل تعديلات كبرى في نظام ضرائب الدخل"، فقد تلقى أعضاء الكونغرس رسائل غضب حول السخرية من الضرائب في ذلك العام أكثر مما تلقوه بسبب حرب فيتنام.

لقد قام الكونغرس ببعض الإصلاحات ولكن على المدى الطويل كانت هناك ثورة في الاتجاه المعاكس والتي تسارعت بعد ذلك بانتخاب (رونالد

ريغان) في عام ١٩٨٠ ومنذ ذلك الحين ومن خلال مزيج من التبرعات السياسية ساعد ذلك الأثرياء في تحويل النقاش حول الضرائب لصالحهم.

باستثناء شيء واحد، (بافيت) الذي كسر صفوفه مع جماعته الملياردیرات للدعوة إلى زيادة الضرائب على الأغنياء كتب في مقال رأي شهير نشرته صحيفة نيويورك تايمز في عام ٢٠١١: "لقد تم تدليلنا أنا وأصدقائي لفترة كافية من قبل كونغرس صديق للملياردير، لقد حان الوقت لحكومتنا أن تكون جادة بشأن التضحية المشتركة"

ذكر (بافيت) نقطة في تلك المقالة قام بها القليل من الأمريكيين وكشف علناً عن المبلغ الذي دفعه من الضرائب الإتحادية الشخصية في العام السابق وهو ٦,٩ مليون دولار، وبشكل مفصّل قدرت فوربس أن ثروته ارتفعت بمقدار ٣ مليار دولار في ذلك العام، وباستخدام هذه المعلومات كان بإمكان المراقب أن يحسب معدل الضريبة الحقيقي وهو ٠,٢٪ ولكن تركزت المناقشة التي تلت ذلك بشأن الضرائب على معدل ضريبة الدخل التقليدي.

وفي عام ٢٠١١ اقترح الرئيس (باراك أوباما) تشريعاً يعرف باسم قاعدة بافيت، وكان من شأنه أن يرفع معدلات ضريبة الدخل على الأشخاص الذين يبلغون عن أكثر من مليون دولار سنوياً، ولكن لم تنجح، حتى لو نجحت فإن قاعدة بافيت لم تكن لرفع الضرائب بشكل كبير، إذا كنت تستطيع تجنب الدخل فيمكنك تجنب الضرائب.

واليوم وبعد بضع سنوات فقط من نجاح الجمهوريين لخفض الضرائب بشكل هائل أفاد الأثرياء بأنه قد تواجه البلاد تأرجحاً آخر، والعودة إلى مطالب شعبية بزيادة الضرائب على الأثرياء.

وفي مواجهة عدم المساواة ومع طموحات الإنفاق التي تنافس طموحات (فرانكلين روزفلت) أو (جونسون)، اقترحت إدارة بايدن قائمة من التغييرات وتشمل رفع معدلات الضرائب على الناس وجعلها أكثر من ٤٠٠٠٠٠ دولار ورفع نسبة أعلى معدل ضريبي للدخل من ٣٧٪ إلى ٣٩,٦٪ مع معدل أعلى لأرباح رأس المال على المدى الطويل لتتناسب معاً، كما تريد الإدارة رفع معدل ضريبة الشركات وزيادة ميزانية مصلحة الضرائب.

بل لقد ذهب بعض الديمقراطيين إلى أبعد من ذلك، حيث طرحوا أفكاراً تتحدى الهيكل الضريبي كما كان الوضع في القرن الماضي، واقترح كل من السيناتور (أوريغون) و(رون وايدن) رئيس اللجنة المالية في مجلس الشيوخ فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية غير المحققة ما كان بمثابة صدمة بالنسبة لـ (ماكومبر). لأن (إليزابيث وارن) و(بيرني ساندرز) كانا قد اقترحتا ضرائب على الثروة.

ومن المرجح أن تلهمهم القوانين الجديدة التعسفية تقنيات جديدة ومتطورة لتجنب الضرائب، وهناك عدد قليل من البلدان فرضت ضرائب على الثروة على نطاق صغير بما في ذلك سويسرا واسبانيا. وقد تخلت عنها عدة بلدان كانت آخرها فرنسا باعتبارها غير قابلة للتطبيق، ويزعم المعارضون أن إدارتها معقدة لأنه من الصعب تقييم الأصول ولاسيما الأصول الخاصة والممتلكات.

من غير الواضح معرفة ما قد يستوجبه الأمر لإجراء إصلاح جذري للنظام الضريبي الأمريكي، ولكن بيانات مصلحة الضرائب التي حصلت عليها منظمة ProPublica تُظهر أن كل هذه المحادثات كانت تجري

في فراغ، فلم يكن لدى القادة السياسيين ولا الجمهور صورة دقيقة عن مدى شمولية تجنب الأغنياء دفع الضرائب.

يعرف (بافيت) ورفاقه الملياردريرات هذا السر منذ فترة طويلة، وكما قال (بافيت) في عام ٢٠١١: "كانت هناك حرب طبقية مستمرة على مدى السنوات ال٢٠ الماضية. وقد فاز منهم من كان في صفّي."

https://atharah.com/the-secret-irs-files-trove-of-never-before-seen-/records-reveal-how-the-wealthiest-avoid-income-tax

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***